

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

کریم زاده ۶۳۹





1	1
2	2
3	3
4	4
5	5
6	6
7	7
8	8
9	9
10	10
11	11
12	12
13	13
14	14
15	15
16	16
17	17
18	18
19	19
20	20






کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: شرح دیباج مصباح

مؤلف: \_\_\_\_\_

موضوع: \_\_\_\_\_

شماره اختصاصی: (۶۲۹) از کتب اهدائی: کتب زاهد



جمهوری اسلامی ایران

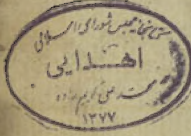
شماره ثبت کتاب: ۲۱۱۶۳

شرح دیباج مصباح و معرب عوامی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اجمع تركيب الكليات من فرع كاف واللون وبقی  
 الافاضة المروعة على طرفة ولا وض الخوض في المستنور والشرق  
 على يد رسد محمد السعدي من بركة البحار وفتح العرب العرباء وبي  
 انه وصيه مصباح الانوار ومطالع الاسرار ما نالت الورقاء فلا  
 دبراق ولا حبل لونه في الافاق **وبعد** فيقول العبد الضعيف  
 والمذنب السليفي يعقوب بن سيد علي بن علي المالك المكي هذه  
 فوائد قد قيدتها على شرح ديباج المصباح حين ما قرأه على بعض ائمة  
 لاهل الايشاع وقد كنت قد مايد وديباجي ويحول في خيال ان اخذ له  
 شرحا جامعاً لافراد امور النور وقواعده وحاولا كتبت سايله وعوليه  
 لما في وجدته مختصر يحوي على لطائف حقايق الباب وينطوي على  
 دقايق لبك الباب مع توفيق غياث المصلين على تعلم هذه الكتاب  
 وتخصيه وامتداد اعانهم خواطرها بجملة وتفصيله فاختلست في  
 من انشائه التفصيل وتتميمه ككشف مضللة بالجملة وضعت ابي  
 تلك العوايد ما ينقل صغابه الابنية ويسهل طريق الوصول الى الكون  
 الخفية وودعافه فرايد بديهة قد غلب عليها الضوية والاصباح وفرايد  
 تجميع ان تصيد في الاقتناع بل في المنافع فجاء وجه الله شهابا

تتأخر في تلك حياة الخراف وظلالا اياها في على طرفة ناسي رايه  
 الاشياء **شعر** كان الشهود من الخيال والذين انقلبوا على اعقابهم  
 وكان لقائهم المصعب ينيرها اذ غلب غلظه على غلظتها في هذا مع  
 في في القصور معترف ومن بها القصور معترف ولكي اقول بلسان كليل  
 وبيان عليه **شعر** ولم من جواهر اكل نفيس وفي وصف حكمي وصف  
 في القصور حكم بطوا جلا من امان في نصيب مثل ماشطة العروس في  
 يا نفس تترقي نصيبا بتسليم قضى باوي النفوس والي الله انقرع  
 ان يجمع ما الفتة من هذا الدار العظيم خالصا لوجه الكريم مقربا من  
 ترعت في دار النعيم يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب  
 سليم وها تشرع في ترتيب النسيان والشيخ بعفونة العفيف من خزانة  
 اربط العين قال لود الله الذي لا يبلغ كنهه جاد اي لا يصلح الي تصويره  
 بحقيقته كل من يجد في اكتسابه باي طريق كان من النظر والرياضة وان  
 وصل الي تصور بوجه بديهة عما قبله وما قبله الله حاد بالحاء المصلا  
 على معنى انه لا يبلغ كنهه من اتي بعد فليس بشي بجوده عن هذه القاعة  
 اعلى الاشارة الى عدم الوصول اليه في طريق كان علي ان فيه ابراهيم جواد  
 التحديد بدون البلوغ الى الكنه وهنيط ولا يخصصي اي لا يضبط عدة  
 نور عادي في اكتشاف وان تعد وانور الله لا تحسوها اي لا تقبضوها













او بالقياس الى هذا ليس ذلك في قطع النظر في النسخ من النسبة لا يتبدل  
يكون فيها نسبة ثبوتية او سلبية لا ان يكون هذا ذلك قطعية هذه  
النسبة الخاصة في الدين التهووتية من الكلام ثبوت النسبة الواقعة كما  
بان تكونا ثبوتية او سلبية صدق وعيد لا كذب وهذا معنى مطابقة  
الكلام للواقع والواقع وما في نفسه امر فاذا اقبلت ابيع وارتدت  
به الاخبار عن البيع لما لم يلبسها من وقوع بيع خارج حاصل في بيع  
اللفظ يقصد بمطابقة ذلك الواقع في قوله فبوت الانشائي فانه لا  
خارج له يقصد بمطابقة له بل البيع يحصل في الخارج بهذا اللفظ وهذا هو  
له فالبحث طويل الذي لا يكتفي الاطراف والجواب قوله فيه اي في معنى  
الاخبار والانشاء متعلق بالبحث وانما اخبر المشتري ان قوله ما نحن  
فيه في قوله لا وفي الرجوع الى ما نحن فيه من اعراب الآية الكريمة اني ان حرف  
من لفظ المشبهة بالفعل وحمل خبر التكلم نصب كونه اسما للاسماء  
لا حرف في املا فعل مضارع مني بانه فاعلة مستتر هي اي متعدي فيه  
انا لا حرف استثناء هنا ما عرفت ان قد يكون مركبا من ان ولا وكذا  
قد يكون صفة كغيره على غير وجه التكلم فيه مجرور ومفعول لا ضمة  
النسبية ونفي المضاف الى ما في الكلام منصوب تقيد بـ لا في املا هنا  
علي راي الشيخ بن الملاحب واما علي مذهب بعضهم فنسب محلا

هذا الكلام في النسبة لا يتبدل  
يكون فيها نسبة ثبوتية او سلبية

ولا شارة الى الذي هي عليه في السابق وعلمت منصوصا وبهذا  
هنا مفعول جند في المشتري منه تقديره لا المفعول من الاشياء  
اذا نفسا من النفوس الا نفسى واذا كان الاستثناء مفعولا  
ما بعد الا بحسب الواجب في الجماع ليكن محلا بحسب ذلك اي جند  
وعدد ها اذا كان حسب اذا كان مجرورة بحرف الجر فالسبي في  
والا فحسب ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاقل فالعالم  
هنا وهو لا املا في معنى النسب فيكون منصوبا وانما سمي هذا  
لاستثناء اي المشتري مفعولا لا في قوله بضم الفاء مجهول في قوله بالشيء  
اي هيصة المشتري في العالم الذي قبله الا في مستقيم بالمشتري المفعول  
على ما قاله عاين وموسى من قبيل اطلاق اسم العامل على المفعول  
اذا المفعول في المقام هو العالم في قوله في المشتري منه وجعل اعرابه  
اي اعراب المشتري منه ما بعد الا اي المشتري وسمي اي ما بعده  
الا باسم المشتري منه من الفاعل والمفعول مجازا مثلا اذا اقبلت  
ما جاء في الا في حديثنا بانه فاعل الملاء وهو في الحقيقة بدل من ان  
المقدور بدل ليلجوا زما قام اأخذت مع استثناء ما قام هذه تتصرف  
ان يعلم ان الاستثناء المفعول في قوله في المشتري منه في المفعول  
مع تعقوله ما مررت الا يزيد وان كان الا خطأ وما ضربة الا تأديدا

هذا الكلام في النسبة لا يتبدل  
يكون فيها نسبة ثبوتية او سلبية

هذا الكلام في النسبة لا يتبدل  
يكون فيها نسبة ثبوتية او سلبية

وما اقله الامتياز الا في الاماء ولا تقول لا نفسى الا في وجه الجمل  
النفسية اعني الاماء مع ما علمت لا في الجمل فيه هذه عبارة مشهورة  
فيها بين المروي وكثيرا مسالحة لا يخفى ان الجمل ليس بماء في  
كونها خبرا في وان مع اسمها وخبرها من مفعول القول اي خبره  
ولا عمل له من الاعراب لان لا كائين في حق النصب على ما قيل هو  
مجموع المفعول القول لا جزؤه على ما صرحنا عليه اي في الوجه الاول  
وجوه ايضا نسب على المصدرية فانه من المفاع التي يجب حذف  
فعلها مثل ستيان وديعا اي اض ايضا اي رجع وجوها اما ان  
يكون مبتداء خبره محذوف اي وان لا يعلل الا نفيه او خبره  
محذوف اي ومتروكي وانما حذف المبتداء والمبتر بقية سبق  
الكلام او عطف على اسم ان فان قلت كيف يعطف على محذوف  
اسم ان المختبر قبل دخوله عليه وفيه اشارة الى ما اختاره  
بعض النحاة من ان المفعول يعطف على محل اسم ان وحله  
فيما بين المروي وكثيرا مسالحة لا يخفى ان الجمل ليس بماء في  
كونها خبرا في وان مع اسمها وخبرها من مفعول القول اي خبره  
ولا عمل له من الاعراب لان لا كائين في حق النصب على ما قيل هو  
مجموع المفعول القول لا جزؤه على ما صرحنا عليه اي في الوجه الاول  
وجوه ايضا نسب على المصدرية فانه من المفاع التي يجب حذف  
فعلها مثل ستيان وديعا اي اض ايضا اي رجع وجوها اما ان  
يكون مبتداء خبره محذوف اي وان لا يعلل الا نفيه او خبره  
محذوف اي ومتروكي وانما حذف المبتداء والمبتر بقية سبق  
الكلام او عطف على اسم ان فان قلت كيف يعطف على محذوف  
اسم ان المختبر قبل دخوله عليه وفيه اشارة الى ما اختاره  
بعض النحاة من ان المفعول يعطف على محل اسم ان وحله  
فيما بين المروي وكثيرا مسالحة لا يخفى ان الجمل ليس بماء في  
كونها خبرا في وان مع اسمها وخبرها من مفعول القول اي خبره

هذا الكلام في النسبة لا يتبدل  
يكون فيها نسبة ثبوتية او سلبية

هذا الكلام في النسبة لا يتبدل  
يكون فيها نسبة ثبوتية او سلبية

اما لفظ فن حيث انه متصل لا جزوا انفصالا وتقل مستقلا وانما معنى  
فن حيث ان الفاعل مجرور من الفعل ان لا بد للفعل منه فلو عطف عليه  
كان كالمعطف على بعض حروف الكمال الا ان كان بمنفصل او منفصل  
قبل المعطف او بعده لم يجوزون المعطف عليه بل استقبحوا لانه اذا كان  
بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل بمنفصل بحيث لا ينفصل به دليل جواز افراده مما  
التميز بتأكيده فيجوز له نوع استقلاله هناك في البحث في هذه الجواز  
كيف ولما كان وجهه كان كما لو كان بعض حرف الكثرة ويؤيد ما قلنا ما ذكره  
بعض المحققين في خواش حاشية الشرح المطالع فارجع اليه واذا اقبلت  
الفعل يحذف طول الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب في حذف  
طلب الاختصاص ونحوه في القاضى امرارة عند فاء ان في حيث من حذفت  
ولما قلنا عودة بالنصب جند فون لم يلح من ان يكون فاعلا وانما  
ليس بواجب وفي او فاعل محذوف اي ولا يملك افعي الا نفسه  
او ليحذف او يترك ولم يلح في قوله ان الكلام في كون ان في مفعول الهم  
الا ان يقال القرآن الحققة المضاف عن العمل على ما هو الاغلب لقوات  
الشبهة التي في العمل قد يرد ان افعي لا يملك الا نفسه لانه عطف على  
عاجلة ان لا يملك والفرق بينه وبينه الوجه الثالث ان المعطف فيه وانما  
من قبيل عطف الجمل على الجمل الا ان لا يكون عطفنا على جمل في الاصل

هذا الكلام في النسبة لا يتبدل  
يكون فيها نسبة ثبوتية او سلبية



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

[illegible][illegible]



هذا هو المتن

مستقر غير عائد الى شيء فلهذا لا يرد رجوعه الى علي لا يستقيم على  
تقدير كون الجمله خبر كان بعد خبر فلا ولي ان يقول عابد علي  
او الى الطالب الالف نصب على انه مفعول وحمل الجمله الفعلية  
اما نصب علي نه خبر كان بعد الخبر على تقدير الناقصة او على  
لحالة من على قوله من جوه لئلا من غير الفاعل والمفعول  
اي علي كرم الله وجهه رب الالف ولو قال اي علي رب كان  
او لي ليل يلزم رجوع ضمير رب الى ضمير اعني هو واصل حذف  
موصوله اي كرم الله وجهه الالف والعلل مع الموصول في  
المحل للتركيب كونه صفة علي وجه مستأنفة وعلي جوهي الله  
الآخرين لا محل لذلك الجمله من الاعراب ومعنى الاستئناف  
ان يقع جوابا عن سؤال مقدر واسما رايه بقوله يعني لما قاله  
فليكن كعلي كان قاله فليكن ما مشا به امره وحاله فاجاب بعينه  
رب الالف وهو يستقيم الداوي وهو المحال وهو مفعول المحل  
الاستئناف ويستقيم خبره وفيه ما قرأ من ارجاع الضمير الى الضمير لا يتحقق  
والجمله الاسمية اعني المبتدأ مع خبر في محل نصب للمبتدأ وهذا  
العدد كاف من الاقوال والله اعلم بحقائق الاحوال وقد جازي  
قرب وقت الشروع الى عراب هكذا وجدنا النسخ كمن المشهور

هذا هو المتن

هذا هو المتن

تقديره الشروع في رد علي في بيان الكتاب والمصاحف فلهذا لا  
الفرق بينهما في معنى كذا بدلية الرفع ومنه قوله لا بد من كذا كانه  
فيلزم ان يرد منه لنا اولا بيان احوال اربعة كانه في حيث دفع لقاء  
الترخيص والاعراض طالع التي قوله علي في حيث متعلق بالحيث والفرق اعني  
وزن الدورية مصدر قراءة الامر الاول من تلك الاحوال اربعة  
في اثبات وجوب قرائت بيان اي بيان ذلك الاثبات ان قراءة  
الحج واجبة لا محالة يوقف عليها واجب وكل ما يتوقف عليه القائل  
فقرانه واجبة اما بيان الصغرى او المدة الاولي وهو قوله  
عليها الواجب فلا يوجب الواجب تعالى واجب بله شبهة هو  
ان لو حيد الكمال الناقص في الآخرة الاولي موقوف على تصديق  
الجموع الموقوف على معرفة مصدره على معرفة الجاهل نظم القرآن  
الموقوف على تلك المعرفة على علم البيان الموقوف على علم النحو والموقف  
على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فالجواب  
موقوف على قراءة التحفة الوسيط الثالث واما بيان اللوح  
اي المدة الثانية وهي ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب يعلم  
في الاصول اي اصول الدين وهو علم الكلام واصول الفقه فلهذا  
بيان المحدثين ثبت المحل وهو وجوب قراءة التحف وعزها

هذا هو المتن

هذا هو المتن

من المبالغة الا قال مات في حلقه في شجرة القدر في حلقه من  
ثلاثين الف درهم في علم الفقه وتلك المبالغة في الادب في  
الذي انقضى في علم الفقه انقضى في علم النحو والادب في النصارى  
كروا بغير حرف واحد من كتاب الله في وجدوا في لا يحيل كقول  
ان الله ولدت عيسى من عذراء بقوله اي منقطة عن الارواح  
بشهادة اللام ولدت فمروا بتجنيها فكلوا الثاني من الامور  
الاربية في تعريفه اي في تعريف الخوايكون الطالب على بصيرة  
في شروعه وتخصيله وهو ان يقال النحو علم بقوانين اي علم بالتضاي  
الكلية التي تتراف احكام جزئيات موضعها منها يعرف بها تلك  
القوانين احوال التراكيب العربية من حيث الاعراب والبناء والاعراب  
وعلمه فاعلم من تعريفه موضع اي موضع النحو وهو اي موضع العلم  
مطلبا ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية وهو هذا النحو  
العربية فان الاعراب والبناء والانصاف وعدمه وغير ذلك  
احوال لتلك الكلم لا ننسب التراكيب يرشد الى قوله كقولك  
هذا الاسم مرميا ومبنى واعراضها الذاتية احوالها الخارجية  
لها من حيث هي اي ذاتها من الاعراب والبناء ولو قال من  
حيث هي او بواسطة امر ساويه كانا ولي واشتمل على المعاني

الذاتية المحوثة عنها في العلم في احوال التي تقع للموضوع لذاته  
بان يكون منشأها الذات او جزمه المسايدي والمخارج المسايدي  
لم في العرف او في الوجود الاول كالكلمة انسان فان لم يكن جزئية ولا  
فيه والثاني كانه رالت الامور العربية لم بجزئية الناطق والثالث  
كما تضمنه بالتعب والرباع كالقوله للجسم بالسطح المميز في الصفة  
والمساوي لم في الوجود هذا يشغل في مواضع الشيء ومسايله  
اي مسائل التي تحمل هذه الاحوال الذاتية على هذه التراكيب  
كلمات الواقعة فيها كقولك هذا الاسم مرميا ومبنى وهذا البناء  
ما قبل من ان المسألة لا يطابق الممثل وغير ذلك من ان منصرفا  
غير منصرف ونحوها ويرد عليه مسائل العلم هي القضايا التي  
تطلب في ذلك نسيم محملا لها في موضوعاتها بالبرهان والمحل  
الذي ذكره هو معنى البحث لا للشيء ولعل عبارة الكتاب في  
الاصول والبحث علاج في تعريف الناصح حارر يد عليه سورة  
الكلام فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث واعراض الذاتية  
اراد ان يبين معناها فاشارة الى بيان الاعراض الذاتية لانه  
ينبغي ان يقول والبحث عن احوال علي التراكيب والمراد من  
لها الاثبات وما وقع من المسائل في صورة الشرطية والحلية

هذا هو المتن

هذا هو المتن

هذا هو المتن

هذا هو المتن











الذي لا بد من وقوع شيء فيها بالضرورة عند وقوعه  
 وهو ما لا يقتصر وحدها من حيث كونه في الأصاح والمواد  
 من بعض الكتب ان اتخذ وفي حوالها الطولية وحدها اي غير  
 عتد فيهما واما مقلوب منهما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم محلهما  
 مقامه نعم الميم في الشهر ويجوز فتحه فصلا واما قال قول بعد حذاته  
 فان قلت كيف يصح ان يقال اصلهما يكن من شيء فاقول بالرفع  
 مع ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين يجب انهما ليرحم اتفاقا  
 ان يقال فاقول بالجرم قلت هذا اذا لم يكن للجزاء مع الفاء واما اذا  
 كان معهما فيجرم متعاضدا الفاء يمنع ان يكون ما قبله فيما بعده فياقله  
 جعله خبر مبتدأ عند وفي انا اقول يصير جملة اسمية فتم يقع  
 للجزاء مضارع بل جملة اسمية فان قلت كيف جزمه بالفاء مع ان  
 المضارع المجزوم لو جعل جزءا لكان جزمه كافيا في الارتباط الفاء  
 فلا في المتضارع المقتضى كاذ من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا  
 للجزاء ان كان مضارعا متبعا عن معترضة باحد طرفي الادوية  
 اي التين وسوف واما وما يجوز تبيان الفاء وتركها اما جواز  
 اتيان الفاء فلا في المضارع المنتهى كاذ قبل اداة الشرط صالحة  
 للاستقبال فتم في قوله كاذ فيه تابعا لظاهر كما في فعدت ولم افعل

فما

فما احتاج الى مزيد دليلا بها بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فثبت  
 اداة في الاصل في حالها والاشتغال قصرة اداة الى الاستقبال  
 على ان الجزم كاذ في الارتباط بدون حاجة الى الفاء ثم اخرج الفاء الى الجرح  
 في المذكور في المتن اخذ من قوله وهو ان الفاء لا تسمى الفاعل ان يقال  
 وهو ان الولد لا عز بدون الفاء واما اخرت لراحتهم ان يولي  
 بين حرفي الشرط والجزاء اتفاقا قال في اللغويان شيت تحميم صبارته  
 فاستمع ما تلوه عذبت قوله يولي بفتح اللام فعمل جوهله والمقام مقام  
 فاعله مصدره اي كواحتهم ان يقع ففعله المولات عليا نقل الخبر  
 عن سيوطي من انه اجاز قيم وقعد بالاسناد الى المصدر المندول عليه بالنون  
 اي قيم القيام وقعد التعود ولا يجوز ان يكون الفاعل مقام فاعله  
 بين ان لا تسمى الظرفية فيكون منصوبا ابلا فلما قيم مقام الفاعل لزم ان  
 يكون منصوبا ومرفوعا معا وهو كذا قالوا ولكن يرد عليه انه في  
 العنصرية لا جواز رفعه وقد وقع كقولهم نعم كن بين ايديهم ثم وتطلع  
 بينهم على قيادة من رفع وقد ذلك من هذا وجها وهو ان يولي  
 يولي وتعمل ان بين ثابته وقوله ثابته لفظا منصوبا على طرف يولي  
 او تحيز فغيره ان لا يملك في المعنى ان يقال ان قوله بين وفي الشرط والجزاء  
 ينافي قوله كاذ متضمنة معنى الشرط لا ان قوله معنى الشرط الذي فيه معنى الشرط

هذا كما يقال وجهه في اي هو حرف الذي فيه معنى الشرط او قوله ان انا  
 الى الذي هو المذكور في عليا قبل هذا واما كذا جواز ذلك لا يوجب الفاء  
 ان يتوسط بين المرفوعين او بين الطرفين لان وضعه لا يتبع شيئا فليس  
 حذف القول لانه المقام عليه لان في حذفه كذا في كذا بعد الاخبار  
 عن قوله الذي لا يكون الا بالاسناد كذا في قوله بعد الفاء عن هذا القول  
 لما هو اعلم من هذا من ان الولد لا عز لي فصلا واما بعد حذاته  
 فاعلم ان اتعا في ثلثة اصسام مرفوعة بالجر بدل من ثلثة كما في الفاء  
 فلهذا الكتاب في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام وبره وحي اي  
 المكية علي وجيز لان الاصل فيها انما وان للشرط وللفاء ما لا ينفك  
 للكتابة في معنى كلام قادم النون في الميم بعد قلبها مما لا يربط الجزم  
 فصلا كما لا يربط ثم فتمت لرفع الالتباس باها العاطفة فانها  
 بالكسر في المشهور واما امتياضها عن اما المنون والمخرج عن المكية من كان  
 كنت مطلقا انطلقت قبل ان يليها الاسم كما يليه المنون ايا هذا  
 قبل واما المنون بين هاتين اعلى المرفوعة والمكية من لا كانت في قوله  
 الفاء في جواب المرفوعة وفي المكية وان لم يدخل فيكونه للتفصيل والنز  
 فلا تعييل في المكية يعرف ذلك من انما المقام فصلا واما بفتحها والاصح  
 لا كانت متعلقات انطلقت كما في ما انت متعلقات انطلقت مرفوعة

فما اذا كانت متعلقات انطلقت

فما







نما يكون متبوعاً بتعريف معنى الشرطية في النظر الى الاول يقتضي ان يكون  
 الاسم على اسم لا يتألف من اجزاء وتوحيها متبوعاً ولو فيها حرفاً وجب ان  
 يدخل على ما يقع متبوعاً بحسب النوع وهو الاسم الذي ثلاثة يكون متبوعاً  
 الابداء بالكتابة وانما قلنا بحسب النوع وهو الاسم اذا لا يتألف من اجزاء  
 الاسم الذي دخل عليه انما متبوعاً بمفعول يلزم له ان يكون متبوعاً بمفعول  
 قوله وقاما السان في قوله تهيئ السان على كونه مفعولاً به لقوله  
 تهيئ فلا تهيئ والغاء لما دخلت من مفعول لا يمنع عن تعديم ما بعدهما  
 لضمهما وقد يكون حرفاً متبوعاً ما بعده وغير ذلك وقد قلنا قد يقع  
 ان يدخل على الاسم دون على المتبوع وبالنظر الى الثاني يقتضي ان يدخل  
 في مفعول لان الشرطية يتبعها الاسم وهو المفعول فلا يقتضي ان يدخل  
 في مفعول الغاء والياء الاول ولم يعمل بالكتب والمذهب في النظر الى  
 بالجم فان يقع مقتضى مقتضى ولا يخبره كونه آخر مستلزم لا ان يقع  
 الاسم والمفعول وهو فاعله متبوعاً بغيرها الاسم وانما كان قبل ولم يكن  
 اولاً ما يقتضي انما بحسب تعينه معنى الابداء احدى الدخول على الاسم  
 ثم قسوا انما يقع ما يقتضيه بحسب تعينه الشرطية بالدخول الغاء وجوابه  
 ولم يتركس قلنا لا ان الابداء في مفعول في مفعول من الشرطية ويلزم  
 الغاء لاجلها انما في الغاء نحو ما كان وثبت كذا الغاء وقيل  
 بها الاسم لا يتألف من اجزاء

هذا هو الوجه في قوله  
 في مفعول من الشرطية ويلزم  
 الغاء لاجلها انما في الغاء  
 نحو ما كان وثبت كذا الغاء

غير ان لتعريفه وقع من عدم اداء ما يقتضيه بحسب تعينه الشرطية على  
 الدخول على الفعل وفي هذا التركيب حيث وهو ان الزيادة مضمومة للغاء  
 والقضاء من قضية محذورة بغير صفة التعاني فلا يكون فعلاً لغايل  
 الفعل المفعول ويصح انه من جملة الشروط الثلاثة لثب الشرطية له  
 وانما قاله وايضا لا بعد ولا مكان لان الدخول على الفعل لا كما  
 والقاء حصل غوما عنه ادخل على جوابه الذي هو متبوع عن انما  
 لتأويله المتوالي بين حرفي الشرطية والفاء كما مر وما وقع من قوله  
 في وانما انما من اصحاب اليعاقبة الكريمة بالنسب في المشهور انما  
 الكريمة واقرأها وانما انما قلنا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع  
 الى آخر الآية وقولهم بالرفع انما ذهب فنقل ما مر على التوضيح لا  
 على ما ضاقت لا توحى ما اوله بالماضي اي الشخص المتوفى في  
 الشخص المتوفى في الآية وانما قلنا ذهب في الثاني قال بعض المحققين  
 ان ما ذكره ابن مالك انما هو انما ساد الفاعل بحسب الاسم على وجوده  
 فهو ايضا محض ضرب الثلاثي فليس بشيء اذ كل اسناد لغزلياً كان  
 او مفعولاً بحسب الاسم لا انما هو في ضربا الثاني في لفظ وهو اسم  
 لا يدل على الحدث مسماء ضرب اللام على الحدث والزمان فعلية  
 ينشأ من يقول الخارج يدل عليه وانما قلنا ذهب وبان يرد فيه

الاسم متبوعاً بغيره

لفظ وهو اسم فان ما ذكره من غير من التحقيق لا يرد الى قوله فاعله  
 واللفظ اسماء والراد بقوله لعلها الاسم انما يكون يليها  
 لفظاً او تعديراً او تصويرياً المذكورين وانما يليها مياء واحدة  
 الاسم لفظاً لكن يليها بياضين تقديراً كما ترى بعد حذف من الشرطية  
 الكافية لا من قبل لفظات المست التي وضعت المكان قال  
 في شرح النسخة فيه بحث لا انما صاحب اللفظ قالوا هو من ظرف  
 الزمان التي لا تكون ولو كان في الاصل من لفظات الست لبيته  
 سيما صاحب الصحاح انما كان استيعوبة ههنا اي جعلها رتبة  
 واستعمل مجاز الزمان لكونه مضافاً الى الزمان اذ تعديره به  
 من يتكلمين بمعنى الزمان الغرض من هذا قلنا وكذا قولنا  
 حجت بعد الظهور وبعد العصر استيعوت لفظاً بعد فيها  
 الزمان لانه لفظات الست اي امرها لانه لا يتألف من اجزاء امان  
 استوعبت مضافاً الى لفظها حجت بعد زيد او قبل زيد لا ياتي  
 لفظات الست حجت فوق زيد او تحت زيد او امامه او قدامه  
 او واداءه واغلفه واستوعبت مقطوعاً اي عن الاشارة فلا قد  
 متبوعاً بمفعول على الطريقة اي يتبعه بغيره على ان يكون مفعولاً غيراً  
 لم يليها العوامل المتبعية على النسب على الظن فيه وانما يليها العوامل

المذكورة كانت لفظات الست على ما يقتضيه العوامل سواء  
 كان ذلك العوامل لفظية من فعلت من قبل فعلات ومعونتها  
 لا يتألف من اجزاء ماضية من واما لفظ برقع امام وانما هو قوله  
 الستة فوقنا لفظ الفاء من قبل لفظ الاول اي التي لم يليها العوامل  
 المتبعية خلاف النسب على الطريقة لانه لفظ هو لفظ الطريقة اي الطريقة  
 مع فاعله المتبوع اليه من عامله لفظه لا اللفظ وحده فذلك يبيّن  
 اعني القوة في مثالنا هو العامل المقد وانما حصل اذ التقدير انما  
 حصل فوقنا لا لا بدائية وانما الذي يليه لا بدائية ويجعل خبراً فوما  
 هو لفظ الطريقة التي وضعت خبراً لفظاً لا اي لفظات الست من قبل  
 ما استعمل اسماً متبوعاً برقعاً متبوعاً بغيره لفظاً اشرف من يشارك  
 ومضموناً مضموناً لا مضموناً بغيره لفظاً ويجوز ان يكون خبراً لفظاً  
 يشارك زيد واستعمل طرفاً منصوباً بتقديره في الطريقة ولا يلزم الطريقة  
 انما كان في شرح القباب الطرف لا اي الزمان وانما منقسم الى اثنين  
 متصرف وغير متصرف والمتصرف ما لا يلزم الطريقة بل استعمل اسماً وطرفاً  
 وهو ما استعمل اسماً وطرفاً ما يجوز ان يقتضب عليه العوامل مع الظرف انما  
 المتبوع من لفظات الست كاليهم واليهم يقال هذا حين واديت حيناً  
 من حين فاللفظ الذي يليه عليه تلك الاشارة لفظية يسمى اسماً لا اسم لفظ



لا يتغير وإذا دلت الفلز على أنه منصوب بتقدير في فلا تم هنا معاني للفلز في  
الفلز فقلت القابل يقول اسمها فلز وغير المنصرف ما لم ينصرف في ظرف  
ذات مرتب وذا صاحب منه لفظ مع عند ظهوره وسواء على الفلز  
وسمى وسط الفلز بالسكون ولقبت بمعدنات بين وكبر وكبر وسحق وسحق  
ففي ونحوه وعشار وعشبة وفحة وساء وصاعا ونالا وليا ونعدوة  
وكوة إذا دلت سحر لبعته وهي بركت وعشاة وعشبة وعشبة  
ليقتل وساء وأصاحت ويزلج ونهارك وقريب منه عذبة  
يخرج من خاتمة مثله دون فام يخرجن وبقي نادرا فاعلم ذلك فان  
الحركات التي يجب حفظها فلهذا أطلقنا الكلام في هذا الطعام والثاني في إظهار  
المتى انتهى استعملت مقطوعة عن الأضافة كما في أن يكون المضاف إليه  
منوياً أي يظن وملقنا إليه في ذهنت أو لا يكون منوياً أي لا يحد  
شيئاً منسياً في مختار النحاة الشيء كسر التون وقبحاً ما شئى وعشدة  
في مناد في المخطئين من زمانه المتغير وقريبها قوله في كنت نسياً منسياً  
ولا كنتت إليه أصلاً فلا في منسياً على النظم خرجت من قبل ووجه  
وأما ما يسمي على حرفاً من الأبناء إلا سمي والماء في لم ينكس في حصره  
الفرقة ثم كان ذلك في منساقه منسكون كما إذا بناء العارض من البناء اللازم  
فأعلى لا يصل للأصل والنحو ويظهر على النظم دون النظم والكسر جازاً في

منها في هذه منسقة أي من الجماعات المشتت وهو المضاف إليه أي في قوله  
والثاني في إظهار منسقة منسقة أي منسقة منسقة أي منسقة منسقة  
كقوله في سماع في الشراب وكنت قبله كذا وأيضاً بالماء والفرقة  
يقال سماع الشراب يسوع يسوع أي يسوع يسوع في الخلق وأيضاً في الخلق  
المجهر والصاد المصغر من باب علم من الحفصين يتقصدان وهو بناء الطعام  
والشراب فالخلق أن قبل ما وجه إذا دلت على أن يكون قد مضى قبل كونه  
حاد حافية وأما في كونه والفرقة الذهب والفضة أي يروي الذهب إلى  
عمر والماء طريح وهو الماء للماء والبارد وهو الحار وهذا وحسنه هذا البيت  
أنه قبل لهذا الشعر قريب من اقرباً في فصار من الغم والفرقة في عجزه  
شيء في حلقه فكان من قصاص قريب فقل ما قاله من الغم فاستعمل هذا البيت  
الاقرب ويكيد ظهراً والاستشهاد المحدث في المضاف إليه نسياً منسياً ولم يوه  
وله ذلك أعرب بالنصب وإليه أشار بقوله تعبد منسوباً إلى ما على أنه خبر كونه  
أن كانت لفظاً كان في كنت ناقصة أو على الظرفية أن كانت تامة وأما البيت  
في قوله تشابه بالرف في الاحتياج إلى ما احتج به أي التشابه بالرف  
فلا احتياج إلى ما في قوله بلاء فهو بمنع عنه بعدد فوق الاحتياج إذا كان  
المضاف بخلاف الثاني فاحتجاً أي لجمادات الست أي على تعدد وكوة المضاف  
إليه نحو وقامنا حذفاً من حيث جعلت أسماها من غير احتياج إلى المضاف

إليه فلم يشبه بالرف ثم ندم المشابهة فيكون اسماً ما كوة فخر بكنة  
الكولة والفرقة بين ما إذا كان المضاف إليه مذكراً ومنوياً وبين ما  
إذا كان نسياً منسياً في المعنى هو أن إذا قلنا مثلاً أني كنت قبل الظفر  
أو قبل أو قبل يكون وقوم الجوز قبل الظفر في ذلك ويكون وقومه  
في زمان متلون الأزمنة المستقدمة على هذا الزمان في الثالث وكبرين  
المعنيين فخرنا أي في قوله أتا بعد حمد الله لم يجد في المضاف إليه علم  
بين لم تركت منصوباً على الظرفية أن قبل هذا منافي لقوله فيما سبوه  
إذا تعديره بعد زمن الفراغ قلنا المراءاة لم يجد في حد فأنوياً بحيث  
يكون مستقلاً مستقلاً عن الأضافة بل استعمل مضافاً إلى المضاف إليه  
أي في نصب بعد ما في فعل الرفع على من خبر قوله والمامل لقيام مقام  
ينفع الميم فقط الفعل وهو يكن وداية الفعل كاف في عن الظرف والعلى  
مضاف إلى المفعول أي في فعل المامل في الظرف وأما كوني في الظرف  
أشياء يقع معولاً كذا على ما فيه داية المفعول وعليه رأي صاحب  
الوضوح قلنا والمامل فيه أتا عند سبويه وعند جميع الخريين لأنها  
شياء منها من الفعل تعلق في الظرف خاصة وأعلم أن القول اختلوا في  
الاسم الواقع بعد ما تامل هو جزء من الواقع بعد الفاء أم لا ينظم  
إليه أم ليس بمنجز مطلقاً أي سواء دخلت الفاء على ما دلل ما بعده فيها

الجلد كذا أو لا بل ارتفاع الاسم والتشابه بفعل جود وفوقه بغيره إلى أن جزء  
منسقة وموظفهم فقلوا في حلقه القاء على ما صدر والهم كذا في قوله لا  
ثم الثاني في هذا هو المصروف المذكور في المتن في كونه المفعول من ضم  
وكلام صاحب الفتوى قال لا منسب رأي غير ما قد ساءه البعض  
من شراح الآب فالعامل في نصب بعد حرفنا على المذهب الأول ولما  
انضم إلى ذلك وقد تعديره مما تكرر بعد حمد الله فأن الأول لا وعلى المتن  
الثاني فهو الفعل الواقع بعد الفاء أعني رد في قوله ولما قال العامل  
فيه أتا قوله أن يقال أن عمل الماعند وجود أدب متفق لا يعلم أن  
الضعيف عند وجود التقوى كاستمع مع الشمس فلو علم أن لا يذم  
توجه الضعيف على التقوى وأن بط فاشاء إلى جوابه بقوله لا أدب  
لأن أن تعلم أن يقول ما بعد هذا فيما قبلها لا فمما صدر الكلام  
الذي دخلت عليه كاصد لكل كلام حمد هو أي الحمد أو ضمت الجليل  
على جمة التعظيم يعني الحمد هو الوصف بالجليل مطلقاً سواء كان في الجليل  
اختيارياً أو غير اختيارياً على الجليل الاختيارية مطلقاً أو كما دخلت الجليل  
أو غير على جهة التعظيم ولما قلنا أن الحمد يمتنع ما كان وهو كونه  
ونعني أيضاً بخود ما في خبرنا أعني أن يكون اختيارياً أو غير عوداً  
عليه اختيارياً وبمبدأ من المدح أعني أن يكون اختيارياً وغيره وهو



يتبادر عن الشك في قيل فكيف يصح قولهم لقد عدت على اداة التامة و  
قد ردت الشكالة وحدها زيد على حية وسجاعة وعلى علم وكرم ووجه  
المؤلفات على صلتها ان لا يكون عليه في هذه الاشارة غير اختيار لا  
صفاته الثانية غير اختيارية تكون على اختيار واحدة كما وكذا انما في غير  
اختيارية اما الحبيب فلا ثم ما بعد المرء من المفاخر سعادته في مفاخر  
نفسه او باؤه وهو ان يكون فعلا اختياريا او لا والاشياء  
والعلم بالاختيار والكرم والصفة فلا ثم من قبيل الكيفيات  
ليست لا انسانية من الافعال الصادقة بالاختيار والاولى بالاعت  
المادة ان لا يكون الا انما ان لم يمدح كما قلنا في الباب القصيد  
ان لم يمدح يصح بالفضل لا ثم يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدرة  
والعلم وعلى صفات قلة كالحق والقدرة ولا يجوز المدح على صفات  
الفعل وليس له ان يفعل تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره  
بعض المحققين ومع ان صفات الاختيار والقدرة بناء على جواز  
قصد مستقر ان لا يكون لا يتقدم على الاثر بالذات او هي  
منه بغيره افعال اختيارية لا بناء على افعال اختيارية او  
كون الذات كقايما كما يستحق فاعل الافعال الاختيارية فيها او  
نفسه ان تلك الصفات بناء على افعال اختيارية ولقد عليها

تلك الافعال فالجواب عليه قيل اختيارية في المبالغة والاعمال المبالغة  
فهي وان لم يكن وان كان من ان يكون فعلا اختياريا او لا اختيار  
لانه بالاختيار هو افعال الاختيارية لا كمالها الا انما على التخييل في  
الشيء تطلع على الكيفية النفسانية التي هي بناء على انفسه في  
الاروب والمهاالت وعلى نفس الانعام فيما في على انما في بناء على  
على لا قد بنا ويطرح لا بناء على انفسه الجليل الاختيارية ومن ههنا  
قيل ان الجليل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل يجوز ان يكون طرية و  
سبب تمييز الاختيار كما في العلم وان يكون طرية واثارة اختيارية  
كما في الكرم والشماعة واما عن المثال الثالث فانه من الاختلاف المعنوية  
وليس من كلام العرب القراء فاعلم ان الله فانه نوعا من التخييل في هذا  
المقام الذي تركه فيما تقدم الا قوام وهو مجرد وكلمة مضافا اليه بعد  
وهو مضاف اليه وهو لفظ الله علم يتبين لانه الواجب ان  
توعد من اي نظر من دس الشريعة مضافا الى الله اضافة المنة  
الى معلوم والفاعل اي فاعل المصدر وهو لفظ الله اذ قد بره  
اقام بعد الله بالانصب في فاعله وهو المالك للملكة لانه الفاعل  
عليه وهو فاعل المصدر في معلوم كل مصدر من الفعل المتعدي  
على حصة الاسم الاول ان يضاف الى الفاعل وتذكر المفعول مفعلا

نحو العجبي ضرب زيد في الفاعل ويترك المفعول  
عن الذكور عجب من ضرب زيد ان ضرب زيد يجر الضار وانما  
قاله من ان ضرب زيد ان الله الفعل المصدر بان يجر المصدر فاعله  
ومفعوله مضاف اليه وسببه نحو العجبي ان يجر زيد وادجاء في  
زيد ويلحق في ان يجر زيد وان يجر زيد يجر على ترتيب اللفظ  
فلا كان ان جمع الفعل يجر المصدر في هذه المصنف والحاف كان المنة  
عجز في الفعل في امتناع تقديم المفعول عليه فلا تقبل العجبي زيد  
ضربت كالتقوله العجبي زيد ان ضربته وانما استعمل في مفعول المنة  
في الحقيقة مفعول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية المسماة بالمفعول  
وما في جواز الموصولة لا يتقدم على الموصولة حقا وانما تحصيله بان  
مع الفعل دون ما المصدرية تكون ان يضاف الى المصدرية والثالث  
من تلك الاقسام التي تكون لفظ ان يضاف الى ما يتقدم مقام  
الفاعل عجب من ضرب زيد من ان ضرب زيد يجر الضار وانما  
به الى ان المصدر ههنا مصدر الفعل المحمودة فهو مضاف الى ما يتقدم  
مقام فاعله فالرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل من نوعا  
نحو عجب من ضرب زيد لفظ المنة لانه يجر الضار وان يضاف الى  
المفعول ويترك الفاعل ان قيل لم يجر ولم يضر فلنا ان المصدر

قد نظر الى ان يجر الى ما جازي المنة ولا الى ما قام به المنة في  
باعتبار نظر لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون عليه ما قام به اختيار  
المعقول والموضع ان لا حكم في الفعل فلا يجوز ان يتقدم في ان يجر  
يجوز في الفعل فان طلب الفاعل وضيق لانه انما وضع ليكون مستندا  
مصدره الى شيء بعده ظاهر او مطلق في ان يتقدم المصدر المفعولية  
الا اتصاله وخارجا في ان يجر الفاعل والمفعول وان كان كماله ليس  
بوضع على معنى لفظه بل باللفظ لانه معنى يجر يجر المصدر  
اي تاخر المصدر الظهور في فصله الضيف يجر المصدر اياها سواء  
كان مفعولا او جازي لفظه ثم ابرء وابان المصولة فانه لا يجر  
جزمه اي مفعولا اذا شدة حرما وهو محمول وفيه جزمه شدة حرما  
فالمعتبر في يجر في حقيقة سكونه شدة حرما وهو محمول فيجب  
المتعلق واما مصدر اللام تقسم واحد وهو ان يضاف الى الذات  
فجزمته بعد ما جازي لفظه الاضافة على مفعولية مفعول المنة  
كما ان المصدر يجر اسم الفاعل فاسم المفعول في يكونه انما  
لفظه كاصنافها كما وقع في اوله في بابها المنة يجر مفعول  
في المنة يجر يجر لفظه الفاعلية فية من فريخا ودم المنة  
كفا والمضار كذا شذبت الذي من الجازي على العجبي واسمها على



وكيفية الجملين وحيثما قصصت من كناية استبانة قد وردت في القليلة  
في أربعين وسبع مائة وثلاث مائة في سادس وربع الأخرى  
ستة عشر وثلاث مائة كذا قال البعض من تصديقي المختصة شرح  
مفاتيح في شرحهم أي يصح كناية مصدر من كناه أي جازاه بمعنى  
الفاعل منصوب على أنه صفة مصدر مفعول وفعل في عرف الفاعل  
في أمثلة أن نصب على المصدر كناية استبانة أراب المصنف بعد ذلك  
أي كناية أفضال أي مكافاة أفضال بمعنى أحد حكا جازي لخصا  
ويجوز أن يكون منصوبا بنوع المضاف أي كناية أفضال وقد  
الكماء الكوا أي المثل فهو نصب متاع على أن من فاعل الظرف المستتر  
اعني أنه أو من مبتدأ على رأي أو على المصدرية أي ما لا كافي فاضال أو  
من أفضال وقد يقال لما كان الوجه الأول أكثر من هذا المصنف لأن  
لقد مثل أفضال في كل موضعين إليه الشريف قوله وكيفية تحليل مقدم لعم  
جازي يكون المصدر واعني كناه مضافا إلى مفعول بمعنى اسم الفاعل  
جاز وهو مفعول للتكرار وإن كان المضاف إليه مفعول وهو أفضال  
بسبب صفة إلى الضمير الذي هو المضاف المضاف إليه أن على المصنف  
على كناية أقسام الأول أن فعل خاليا عن الألف واللام والإضافة إلى  
في رفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل أي كلفه أن كان فعله كذا

لوحيت من ضرب بالشعر في ذلك على أن ضرب في شعره وقوله  
لحظة أي عاودتها أي حالها الثلاثة لغو شبهة الشبه بالكمية  
والشبهة بفتحين لغو أن على كذا في حكا والحق المصنف  
على أنه مفعول شبهة كذا كناية أي كناه القليل كونه بمعنى خبر  
شأنه وألا ما لم يعرف والتكرير من حوا الاسم على ما صرحوا عليه وألا  
من تلك الأقسام الثلاثة أن فعل مضافا كذا مفعول أضعف من ذلك  
أي وضعفه منه كذا مفعول أي أن كذا مضافا إلى المفعول ولو زاد عليه  
قوله وأقرب من أن يشتمل ما إذا كان مضافا إلى التكرار كذا في الجاروف  
الفعل لا ما من الشعرية والتجسيم كمن عارض الألف واللام  
لغيره في جازي المفعول في العراء على فعل عمل بسبب تلك المشابهة وألا  
أن يكون مضافا إليهم نحو مجيئ الغريب زيد فاعله وهو مفعول من التسمية  
الاولى كونه مفعول مفعول كذا كناية واللام ومعنى الإضافة قاله في الجوز  
شروع التباين المصدر المرفوع باللام الترخيف المرفوع أن كذا كونه مبتدأ  
بأن مع الفعل وقوله بان مع الفعل مع متبوعه كذا مفعول وحول اللام  
على الجوف وكذا كناية المصدر المضاف لأن من حيث الفعل متبوع لأن معنى  
قولنا أعجبني ضرب زيد على بالتوبيخ والتأنيج العطف وحول الجوف  
المراد على كذا الجوف من الرفع أو النصب بخلاف المرفوع باللام الترخيف

أقرب من عليه أن هذا التحليل يغير امتناع على مرفوع باللام لا كونه  
وقوله لا أن فعل في الضرورة الشعرية كناية بعد علمت إلى الضرورة  
أن كونه فلم يخلو كذا كناية التسمية اسم فاعل من المضاف واللام  
مقدم ما أتيت قوله وكذا كناية صال والتكرار الرجوع عن طلب الجوف  
عنه جيبا والسهم بكسر الهمزة واللام وفيه المضاف القسم الوجهي  
المشاور نفسه بالجاء والشجاعة استدل كذا كناية هذه الجملة التي  
إذا فوجئت إلى الأعداء فوجي غير ممكن عن هؤلاء والمعنى لست  
عليك أو ليس لعمري من المرفوع إلى مرفوعهم عن جرحهم حار فاعله  
ولمحت عيدهم فلم يكون عن ضربهم بسهم ولم يجره ولم يجره على موضع  
وقد عارضت على بهالة فحتمهم بأهله وكان الشاعر فيهم وهو  
أي عمل المصنف المرفوع باللام فاد مع أنه محتمل أن يكون نصب مفعولا  
في البيت بآية مفعول وهو أعني ويكون تعديره فلم يكن عن ضربهم  
أعني مفعولا أو مفعول آخر متون تعديره عن الضرب مفعولا  
بوجه ضرب على أن خبر مبتدأ هذا وفي أي هو ضرب مفعولا أو خبر  
على أنه من الضرب المرفوع كمن يأنهم قرئت الواجب أو المضاف لا يقال  
في التعديرة هي ضرب مفعولا على ما في بعض النسخ لأن المفعول المصدر إذا  
وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما صرحوا به فإذ يقع كونه منصوبا بمفعول

أخبر متون وذكر الشيخ عبد القاهر نقله عن الشيخ أبي علي الفارسي أن  
الخطاب أن يجعل مستقما مفعول المصدر لا مفعول كذا كناية في  
لأن كذا كناية تسمى لفظيا سمي إليه سبيل لا يقال كذا كناية في التسمية  
فكذلك على الضرورة وهو قوله لا يجب لفظ الجوف بالسهم فاعله  
معلق بالجوف وهو عارض فيه مع أنه مصدر مرفوع باللام لا كناية الجوف  
لا يقال هنا بالجوف الجوف واسطة وفي كناية التسمية هنا من قبل  
وصف الشيعة بوصف صاحب كفرهم الكلام المنصف على التوضيح فاعله  
حقيقة هو الله ثم بواسطة حرف المرفوع لفتن في معنى المصاحف عليه  
هو مفعول الثاني بل وضعه المصنف في جعل اسم المرفوع المرفوع  
في الأقسام ستة نصب على أنه مفعول ثان للمفعول الثاني أو وضعه  
للمصنف في وصف المضاف بالجوف مثلا لا يقال في ذلك المرفوع المضاف  
يقال في المرفوع والمضاف وكذا يقال الله الأقسام بل يقال في ذلك  
ومرادهم باسم المرفوع هنا ما يدل على التليل والآخر من مستقما في كناية  
أخراؤه ويكون كذا كناية من كذا في حقيقة أطراف الاسم عليه كذا كناية  
والله والعلى وهو كذا كناية لا مذكور في باب الأقسام من التسمية الجوف  
اسم مفعول في شرح الكتاب ولكن لا يخفى على كل عاقل فاعله المضاف  
قد مر في باب المرفوع اسم مفعول مفعول مضاف المضاف المضاف في المرفوع



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

خداوند عالم ای صاحب کرم

بسم الله الرحمن الرحيم

باب المصنف







ان لم يند الفكرة الا ما افاده الاول لم يجد ايده الفكرة من الفكرة اذ هو  
اذه اجهام بعد التفسير وعمره بريد بطل ولا طرقت تحت هكذا في بعض  
شرح الباب فان قيل لم يتعرف جاعل هذا بالاضافة هنا  
لنقطة غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ يستعمل  
الاسم لان اصله جاعل التوضيح في جاعل ونصب الخبر وينبغي ان يعلم  
ان التخفيف الذي يفيده الاضافة المنطوق قد يكون في المضاف وحده  
عوضا بريد وقد يكون في المضاف اليه وحده كقولك الوجه الى  
الحسن وجهه وقد يكون فيهما كقولك الوجه وقد يكون في اللفظ واحد  
منهما نحو افضل النعم على قوله من قاله ان اضافة فعل التوضيح المنطوق  
فان التخفيف فيه يحصل بحد من لا معنى له حتى يبيد التعريف فلم  
يصح كونه منتهى كما هو حق صاحب الاصباح نعم ان الاضافة قسمان  
احدها لفظية وهي مضمومة في ثلثة مواضع عند المبرور احدها  
اضافة اسم الفاعل الى المفعول وثانيها اضافة اسم المفعول الى الفاعل  
مقام الفاعل اذا اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول لئلا لا يشك  
عوضا بريد جاعل بريد لانه وعقله كونه بريد بريد لانه  
اي كانه وعقله وانما ان اريد به اي باسم الفاعل على ما يدلى عليه قوله  
ضاربك ومالك ولولا قلة ما سبها سابقا لانه كان خلافا لغيره

كذلك الماضي والمستقبل في قوله اي فاعله معنى مفيدة للتعريف  
سبقت بريد ما بدلت اسم في الماضي او ما كثر بالترفع على ما سبقت  
في الاستقبال وهو البنية كعلمهم جميعا واما كانت اضافتها معونة  
انما يند بريد كونه جاعل في قوله ان الاضافة لا يكون في تقدير اللفظ  
لانما ليست في قوله جاعل الشارحة الكافية في الشارحة لفظا ومعنى  
وهو غير مؤثر في علمهم عند جاعل في تقدير كونه جاعل في الاستقبال  
من الماضي جاعل هذا لانه انما اذا قصد بريد ما مستر في بعض  
على لانه انما يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد مر في شرح  
البيان في بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة مما ينبغي  
في مدعيه حتى ظهرت بيقين من قبل صاحب الكشاف حيث جعله الاضافة  
في موضع لفظية وفي موضع اخرى معنوية هذا في كلام السامع فلو لانه  
جعل المقام افعلا لا استمراد قسميا لكانت افعلا لما في وعليه بريد ان ليس  
بشرا بوم ونحوه في غير ثلث مواضع اخرى وهو ان الزمان في الفعل  
وشا بانه في المشهور لانه ما في واحد واستقباله وعلى ما ذكره في  
المقدمة لها اربعة وهو مطلق والمشهور وانما يجب ان الشارح بريد  
في صدره والتسميم في صدره لانه وانشاء السلب لغيره في قوله  
وبان المشهور ان الزمان في المشهور لانه ما في واحد واستقباله وعلى ما ذكره في

حاشية

فصل في التسمية التي هي الثالثة من ثلثة المواضع الثالثة اضافة الصفة  
المشبهة الى فاعله او مفعوله بريد من الوجه كانه كيف اضيفت  
الى الوجه والمفعول هو الوجه فيلزم اضافة التسمية الى فاعله قلنا لا فاعله  
لأنه ان من الوجه فيكون من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الفاعل  
ليس هو الوجه بل هو الشخص الذي له الوجه فان قيل لم يتعرف  
لاضافة اسم الفاعل الى فاعله مع ان من جملة المحملات العقلية قلنا  
ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف الى فاعله التسمية كمن يند  
ان اخبر عن كونه فاعلا بان نصب تشبيها بالمفعول بعد تشبيه اسم  
الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدي فهو مضاف في اضافة  
اسم الفاعل الى مفعوله ولذا لم يتعرف اليه واما اسم الفاعل من المتعدي  
فلا يضاف الى فاعله لزوم التسمية وعدم التباين وتحقيقه على وجه  
التعريف ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي الى اكثر من فاعله  
يضاهي الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب زيد او معلى زيد لم يكن  
زيدا لا مفعولا لا اضافة الى الفاعل على قوله ولا هو لا اضافة  
يشق ان يقال في المضاف اليه واسم الفاعل نفس فاعله فهو هو ولا يشق  
باضافة المفعول واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول اللازم  
المتشقق من المتعدي الى مفعوله واحدا لم اريد اضافة الى الفاعل

توسا في الكلام يشبهها بالمتشقق منها ونصب فاعله الى التشبيه  
اليد وذلك بان يشبه الغير المتشقق الى اسم الفاعل والمفعول فيكون  
متشككا في فاعله الفاعل في صورة المفعول تشكلا في زيد فاعله  
ان يدعى اب والصفة المشبهة لانه تشبيهة باسم الفاعل لفظا  
ومعنى انما لفظا لانه تشبيهة وتجمع وتتشكلا ان اسم الفاعل لانه تشكلا  
حسب متان حسن وحسنه حسانا حسانات وايضا في  
بعض بيشة بيشة بيشة كما قول ضارب ضاربان واما معنى فلا  
لانه قام به الفاعل كالفاعل وذلك سميته بالصفة المشبهة بشتت به فجميع  
الاطراف على تشبيهه لشيء وتوسعا في الكلام ولا يمكن انما مفعول يضاف اليه  
او يضاف حوزا اضافتها الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمتشقق  
الوجه بريد الوجه ونصب فاعله فاعله من الاسرار المنطوق والكثر في  
وساهاها اي بعد الفاعل المذكورة وساعد لا ريد على ما في من جعل  
اضافة فعل التوضيح لفظية اضافة معنوية وبالجملة اضافة اضافة  
ان كان المضاف اليه تشكلا اسماء غير تشقق سواء كان مفردا او جمع  
او مشتقا فربما في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد وصدور مصر وقرب  
زيد واما لفظية لانه اضافة اليه مستقما عاملا في افعالها كقوله  
ضارب بك حسن الوجه وحاشي لا بعبارة للتعريف او التحسين

حاشية







انا والشيون من قبلي لا آله الا الله وهو اللطيف الخبير قد يكون مقصداً لغيره في ثلثة زيدا فيهم وبدل الغلط  
ان كان لا يتصل بالبدل منه وقع عليه كونه من جنسها وبعيد  
الكلام ان يقول من جنسها وفسيق لسانها الى يجعل ثم تدركه كما يجاز  
اي كونه وتلفظ به تدفع هذا الغلط فيكون الغلط في البدل منه ولما  
قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط بالضم لغنى  
بدل الغلط بدل الشيء من الغلط قالوا الله ضاقت في التسمين  
اولاً بزيادة وفي الاخرين الى السبب اي البدل الذي كان سبب الالتماس  
بوجود الغلط في البدل منه وقيل الاضافة في بدل الغلط لانه في حرفة  
كافية كوكب الخ قاده ولعل هذا وفي لانه لا يسمى بالامم الاغلب اذ  
قد يكون سبب التسمية ان يكون سبب الغلط وكذا في بدل الاشتغال  
فانما فيه اسبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون الا من غير رتبة وكذا  
ولما لا يجز في كلام النحاة قوله تعالى لا يجوز ان يكون من الماولة  
التالي الى شرط الى قوله اي من اقسام البدل لان اقسامه اربعة الخ  
لاستخدامها الكلية والجزئية وهو اي الله سبحانه متعال اي متوق بالعبادة  
عنها واما الثالثة لان الاشتغال انما يستعمل في الاجسام غائبة عن  
الذات لان الكلام ليس بغير كونه وهو لا يكون متجامل بدلا

من لفظ الله لان اشتغاله اقسامه اي من اجل اسرها في  
يقال هذا الملك باسره اي بقلته يعني جميعه كما يقال يرسد اي يحيط  
يدل على مقام التسمين وهو مطلق البدل عنه اي من اجل  
اي قولنا لان اشتغاله اقسامه الخ معنى قوله اهل العقول اي العقول  
المعتلية كالكلية والنطق وغيرهما لا وجود للعام كمال انسان الا  
في جنس الناس ولا فرد كزبد وحر و بكر وغير ذلك فلهذا انما يحذف  
هناك اذا التزم به لانه لا يخلو من الله مستعمل بدله في قولهم جاز  
خبرنا ان يجرى كانت الفعلة في هذا الشبهة سمي بخبر بالاستعداد و  
المراد على سبيل من قبل اطلوه في اسم المتبع على التابع لان البدل في  
موسم في اي موصوف جاعل وهو الالتماس في الالتماس وهو لا يضع  
وانما جاز دفعه على طرية اذ التزم في الالتماس في الالتماس فلهذا كونه وقوت بدلا  
من الله موصوفا بكونه افعي وجاعل فلم يلزم ترك الواجب والحق  
وانما التزم في الالتماس الاعلام الخالصة وسمي اسمها اتفاقا في الالتماس  
اسم اعرف ان الله في الاصل من اسمها لا يصح ان يكون يقع على ما معبود  
وباطن ثم غلب على ذات المعبود بالحق كما ان الالتماس في اسم كل كوكب غلب  
على التزم وان التزم اسم اجزا بدو معتد ثم غلب على قوله من فعل  
جاءا بدو معتد في الالتماس في المعبود بالحق لم يخلو على غير اصله وعلا

بدل على هذا السعد بل لا يشترط اي لا يشترط على الاعتقاد اما على المشرق  
او غيره من الامور الفلسفة او السمتة كما ينبغي ان يعلم بين القدمين  
كذلك قد قيل العقل وقد ثبت على في المعولين فان قلت من اين  
علم على قلت قد علم على في المعولين فانه قلت من اين علم على قلت  
قد علم على في المعول الثاني بشهادة قولهم الكلام اي يتصل قوله  
بقوله جاعل في معنى واذا عمل في الثاني في قوله ايضا والاول  
اقتصر على معنى واحد المعول وهو معنع على ما بين في المعولات فانما  
قلت هذا افتراضا في الثاني وهو يجوز ان يجعل جاعل بمعنى الماولة  
يكون كالخ معنع لضعف مقدره على جاعل كما قالوا في زيد معنع  
دعوا اسم من ان دعوا منسوب باعني المقدر والى عليه لفظ  
قلت نعم يمكن ذلك بشهادة قوله الكلام تنوع ذلك المعنى ويعرف من لم  
طلع سليم وعقل مستقيم ويلزم ايضا ترك العاجب على منسوب  
لما جاب وهو منسوب وجوب التسمية اذا ابدت الفكرة وهو جاعل  
هيمن لعدم تفرقه بالاضافة كما من المعرفة وهو قد عرفنا او  
يلزم ترك لفظ بضمه على منسوب للبر كاسم بيان فيكون  
اي فيكون التسمية كونه تعالى هابله في التسمية من التسمين  
بمعنى بدل العين من العين لا معنى به كذا في الكلام حتى يدرك ما ذكر

من اقسام الكلية والجزئية و بدلية جاعل على جازية من التسمين الثالثة  
قوله بدلية في اشتغاله من التسمين الثالثة خبره وان كان كونه من الالتماس  
بمعنى بدل العين من العين لغنى الاشتغال بوجود التسمين  
غير الكلية ولا الجزئية لا اشتغال الطرف على الغلط وكذا ينبغي ان يكون  
معنى الاشتغال وجود التعلق بينهما مطلقا الثالث قوله يلزم ما ذكرتم  
من اقسام التسمين هذا فصل الخطاب في قوله يلزم ما ذكرتم  
من الكلام والآخر في اخرى فالتعدي في هذا او في هذا اي الامم المذكور  
كذلك كذا واقع الامر هذا المذكور لا غيرة لك من اين سبب او هذا كذا في  
هنا سوال ناشئ من نشأة السبب انما قسمت عن اقسام البدل  
وهو ان يترك جاعل في زيد علمه او اخره او جاعل من اي قسم اقسام  
البدل قلنا ان من الرابع وهو بدل الغلط لانه عدم كونه من الالتماس  
والثاني عدم كونه الثاني عن الاول ولا بعده وكذا عدم كونه من الالتماس  
وهو بدل الاشتغال لانه شرط كون التسمين بطلان وراود الثاني  
ولكن النفس عند ذكره متعلقه مشددة الى ذكر التابع الا يري اذا  
قلنا سبب زيد تعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل هو نفس  
من غير او نفس اخرى ووجهه او خبر ذلك فاشق الى ان تذكره في  
الشرط متعلق بها علم من التسمين فلا يكون بدل الاشتغال فحين اذ

مما























ذكره بدو ذكر شمره مكنوه مطلقا وفي البيت المثلث  
 هو قول ان وجب فذلك اي ان وجب كل من الاقام واليات  
 والمعم والى معنى الايمان الاعتقاد بالقدوم والى معنى  
 واليوم الآخر بكسر الطاء يوم المشرق بالفتح يقع الدال وسكونه  
 وهو ما يقدرها الله تعالى من القضاء وكذا في مختار الصحاح قال  
 القضاء الصنع والتقدير يقاد قضاء اي صنع وقدره وقته  
 فلهذا ففصل بين سبع سموات فيق منه القضاء والقدر انتهى  
 خبره بالحق بدو من القدر وسره جود معطوف على خبره والى  
 بينهما بالهمز والمخصوص بالحق والما هو السلام والحق هو  
 الايمان باعتبارهما على وزن نصر يفتح من الاعتقاد والحق  
 يظهر انهما على صيغة الاعمال الصالحة اي جارية بها حسن في  
 ودعاء الدال في الموضوع وغير ذلك وانما الاعمال الصالحة  
 بالاعمال الصالحة لا يفتي ان هذا المقوله يلزم قوله بغيرها  
 على صيغة الاعمال الصالحة فيكون كل من مسلم وسلم ولا مسلم  
 مؤمنا ان ربي شخص يري عا مسلما في الله هو متقاد اصل متجدد  
 بكسر الهمزة وسكون الطاء في اليقين وعند اكثر المتكلمين  
 على انقضاء منزه فان كل من مسلم وبالعكس هذا هو معناها

في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

الاصطلاح هو دائما للمعنى فالبيان هو التصديق والى دعاء والى قبوله  
 الاسلام هو العمل في السلم على وقيل سلطان كقوله تعالى ادخلوا في  
 السلم هو هو بفتح السين وكسرهما التفتح في دستور القدر تسلم  
 على وقيل سلم في قوله ادخلوا في السلم والى قوله عطف على قوله  
 اي الوصول الى السلم وبقي البحث مذكور في الاصل اي الوصول  
 الذي يعني علم الكلام كاستعماله في المعاد في جوابه بالفاء بقوله  
 فان القول الآخر بقاء هو غير اي قليل لا يكا ويوجد مثله الفاء  
 جواب اما لا يلزم ان يقال الفاء جارية وانما قلنا انها جارية لتبين  
 معنى الشرط كما في قوله من ليدفع المشقة بالحق العمل في اي لغة  
 الشبهة بالنسبة الى ان كسر هاء بالفتح وهما للتحقيق بتغير الحجة  
 في اللغة في المعاني هو في حكم المفرد وكذا في انشاء التثنية اسما  
 خبر ما سواه كان للفرجة هذا او مستقدا عنه الرجوع اذا كان الخبر  
 مستجابا كان شذوذا في كماله قائم لا للفرج هو الاسم لا يجوز  
 تشبيهه بنفسه قاله جارا لله العلوته وهو مركب من الكاف واذا  
 كما ذكرت الكاف بهذا الوي في كماله قائم واصل كان زيدا لاسد ان زيدا  
 كلاسد قد كلف فقوت لها الزيادة والحق على العكس وورد  
 عن اهل تشبيه على ان بناء الكلام من اوله الامر على التشبيه ولكن لا

اي لئلا يترك الهمز السامع كما في كذا المقتضى مثلا ان قلت جاء في ذرية  
 كان سواها يتوهم في غير ما يضاف وقد قدمت بقولك ان غير ما يوجب  
 وليست لانشاء التثنية للمعنى والى السبيل والى انشاء توقع مما لا يوجب  
 المحذور على قوله في ذرية السامع ووجه الخبر مثل ان زيدا قائم وكذا  
 وكذا غيره فالولد منصوب على اسم ان والاعتراف منصوب ايضا على  
 ان من الولد ومما به هذه الظروف بالافعال استعمال في ما لا يفرق  
 الاسماء فان كل واحد منها لا يقدح من اسم يتصحبها ما يمنع كالافعال  
 فان كل فعل لا يقدح من فاعل ليعيد في خوف ان الدابة نحو اني دابة  
 وشك في كذا وانها جارية على التبع كالانشاء الماسية وفي قوله  
 عزان فان وليته وباني عزان وكذا فعل كالفعل وحقق في آخرها  
 معنى الفعل منقش وتثبت واستمررت وغير ذلك فلا شبهة  
 اي شبهة ثلاث ظروف بالافعال بهذه المشابهة للمعنى منها اي جعل  
 منصوبها على التبع ووجهها بالفاعل وهذا من ذهب العرب  
 عنه الكوفيين الذين راعوا ما كان من قديم بكسر الفاء في قوله  
 وهو لا يقدح في ثبوتها في كل ظرف في اي ظرف ومن  
 خصا به هذه الظروف ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا  
 يقال ان قائم زيدا مثلا ولا يشاهد ان الفعل في الاول اي في الفعل

لا يقدح للفعل وهذا في قوله المرفوع وهو في التثنية لا يقال في الفعل الاسمي  
 خلاف التثنية ان التثنية ان يثبت مبهمة المرفوع من الاسم فمما يثبتها  
 غير مرفوعا فيكون لها الفعل المرفوع للفعل وهو تقديم منصوب على مرفوع  
 ولما كان هذا الوجه المثل ذكره يقتضي ان لا يجوز تقديم المرفوع ان كان مرفوعا  
 ايضا اجاب عنه بقوله ان اذا كان المرفوعا فانه يجوز تقديمه على الاسم  
 لم يفرق بين الاسم لاجل الظروف والظروف من شدة الاتصال  
 معن في التثنية لاجل التثنية ان في الدار زيد في الدار زيد في الدار  
 اي انهم اي هو هو ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في الباب  
 اخر ما حكي في قوله من شذوذا ان المرفوع من حيزه المنسوب له جارية  
 اتباع المرافعة بين مرفوع الفعل ومرفوع في التثنية في غير ظرفه  
 خبر المرفوع لما في الظرف فيتحقق في بدو ما جاز ان الظرف المستقر  
 لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يتركب صيغة ان في الدار زيد في الدار  
 ضرب في بدو ما جاز ان الظرف المستقر قد وقع مرفوعا على الفاعلية  
 اي على كونه منصوبا فلم يرتفع فاعله فاعله من مرفوعه في الدار  
 على صيغة التثنية المرفوعة بخلاف المستقر ان لم يثبت له ما يمكن  
 بالحد وهو يكون منصوبا فلا يقع فاعله لاجل انهم ويرد عليه  
 ان ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر من المبتدأ ولا من المرفوع



اصلاحها وفي الخروج اعلم ان هذا الاسم والمادة بعد دخول هذه الحروف  
عليها كالحاقها بغيرها كالتعريف بغيرها لانها لا يكون لها  
او جازا فيكون رايهم قد سيطر بين هذه الحروف فاسماها حروف في ذلك  
زيدا وان كان الاسم مع ذلك اي فيكون حروفها نكرة وجب تأنيده  
فان قيل انما كانا وقد حذفت حروفها عن قيام حرفين سواء كانا  
مؤنثا او مذكرا والكوفيين يشترطون تكرار الاسم كذا جاء في ذلك نحو  
ان مالا فاذ لا اي ان لهم مالا فاذ لا لم ولما هذا في الحذف المتكرر  
في الحروف واما حذف في غيره فلهذا مع الحذف ان الذي كان في  
بالذكر ما جاء في اخرها في الاخرة وعند بعضهم خبر ان حرف لا  
جاء في كونه في ان الذي كثر في بعده وذا في موضعين عن بعض النحاة  
والسجدة بالحق تمام تقديره هكذا ومنه بعضهم للحرف ويعدون والواو  
ثالثة فان التاء والواو وقد مراد الا انها في غير ما لا يشق على السمع  
قال صاحب الباب وهو صاحب الصباغ ومغرب اللغة الشريفة بالاسم  
الطريق فاما الاسم فلا يحد منه وعلة اي بين وذكر حليله الثاني  
اي الشارح لا في المعروف بين الشارح والباب بالقطب الثاني بان  
الاسم مشتق بالمتعدي والمتردد بالمتعدي بالمتعدي بالمتعدي  
من المشتب بالمتعدي فلضعف لم يحدف الا اذا كان خبر الشان مثل ان

زيد قائم في ان اي الشان زيد قائم في نحو زيد فغيره ضعف لبقاء  
تفسيره وهو قوله التي ما في بعد خبر الشان ولا في ليس بعد خبر  
بالمراد في التثنية فلهذا في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
حذف الاسم لغزوة الشان في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
مشورة بالمروف والاحسان عرفت في التاء الحذف فراجح  
والنحو في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
منهم فان قيل ما في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
المشا في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
في الخبر في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
واجب عنه بان الحروف في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
غيره في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
اي قيلت اذ قيلت على خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
على الفعل وقام في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
لشدة في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
فست في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
صيغة التثنية وادام نفسه ومخاطبه الذي في خبرها في خبرها في خبرها

قوت بالاضافة اي بتا على اربنا لغو الحروف في خبرها في خبرها في خبرها  
سيرة واحباب بصاحب في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
ضرة شعرة ايضا على ان لا في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
الشان وعلم كلام صاحب الباب وشراهم فانه قال ولا يحدف الا  
اذا كان خبر الشان في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
فليس وحذف التاء وقال شراهم اي ليس على خبر الشان وحذف  
قال ابن عسور والواو كالحذف في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
الكلام اي في الكلام القصير فالذي في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
الشان القصير اي من الحذف في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
لهذا الولد المعرف بغيره اي ايدام وبنت قوله لان متعلق بما في خبرها  
من اي التعريف في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
وهو لا اذا دخل على خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
يعيد الاضافات ولا في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
النافعة في المشهور كان وصار اما كان فانه يحدف على التماس  
الماضي غير متعلق انتحال من حاله الى حاله في خبرها في خبرها في خبرها  
اما بحسب الحقائق فوصف الماده هو انما بحسب الحقائق في خبرها في خبرها في خبرها  
غيا وباعتبار الكان في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها

بالنحو صار زيد الى خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
اي ذات خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
والمراد في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
قائلا فلهذا في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
المسار والخبر في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
لما في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
ومع ذلك في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
والثالثة ان يكون بمعنى خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
عليها بعبارة والثالثة ان يكون تامة غير حاصلة في خبرها في خبرها في خبرها  
في الثالثة الا في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
زيد اي دخل في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
اي تامة من خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
صاحبه في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
من الافعال الناقصة وفي خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
الا وبعده بغيره وصار الى خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
فليس من ثلث الافعال فلا يقال لا في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
انتقلت في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها



والا يستعمل الامع حرف التقى وقد عجز في القسط وانه المعنى  
وتتبعه تدرك سنو لا تقف ورج بكر المين في الاصل عن ذلك  
ومعنى هذه لا بد من استمرارية الزمان في استعمال الفعل بما له في زمانه  
بحرمانه زيد لا مقيما وما دام وهي لم تقف فعل او ضبطت ثبوت  
خبرها الاسمي ان كان فاعل الخبر هو الاسم فاعلم ان زيد لا مقيما  
مدة جلوس زيد ومنتقل اسمها ان كان فاعل متعلقه هو الاسم فاعلم  
عمر وقايم البوه ويكون ما دام تامة بمعنى في كونه ما دامت السهرات  
ولا في ويس وهو عن البوه وبن في مضمون الجمل حكا وعنديه يورى للنق  
مطقتا في حكا في الماضي ليس خلق الله شدة وفي الماضي هو قوله لا بد  
ياتهم ليس مفعول فاعلهم وهذا الافعال المذكورة تدخل على المتعدي  
والفعل في الاول وتنصب الثاني تنبها لهما بالفاعل والمفعول كما  
في الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكذا غيره فاسم لا زائد هو  
فيه مفعول الحكم راجع الى الولد **كاسم** جاد جرد مع متعلقه خبر كان  
واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في العاد وبشر من الكلام هو المتعلق  
للمدة وفي المثلث مع ان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في العرف  
فيكون المفعول والقرينة به هو المفعول الا انهم قد شذوا بعض النسخ  
لا زائد في المصنف اكثر من قد سمعوا باسمه فليكن هكذا قالوا ولا قول

الشاذ جاد جرد مع متعلقه خبر كان ومنه الى هذا ويجوز ان  
ما يقاوم ان خبر لا زائد يكون منصوبا فانصوب الخبر من المجرور  
المجاز والمجرور ومن متعلقه خبر كان ووجه الاذنا في ان يكون  
المنصوب الخبر هو المجرور وحفظ انما يستقيم في الظرف القوي وانه السطر  
والكلام انما هو في السطر اي كايضا كاسم ويجوز ان يكون الكا وبع  
المثل فيكون في محل النصيب خبره الا ان لا حجة نصيب على هذا من النسخ  
بما هو من المجرور او مفعول منصوب على ان منعطف مطلقا للمعنى الذي  
معه او مفعول على ان يكون المجرور في المجرور وعندها يكون نصيب على المجرور  
بمعنى في حكا وحسنه لا مع غيره اي لا زائد مثل اسم **سور** زيد من  
المان المجرور ان كان الكا في غير اومن الكا في وجه ان كان استحقاق  
لكنهم المثل بذلك من الكا او بدل الاستعمال لا في استعمال المصنف  
في هذا القسم عرّفهم انهم من استعمال المبهمة منه او البدل او لم يوجد  
اصلا بل وجود التام من احد الطرفين من غير استعمال احداهما  
الا في النسخ كما في ان السبب في سميته استعماله لا على ما شذوا فيه  
ليس استعمال احد على الآخر هو لا اذ الكا مشعر على انه استعمال  
فولت سلب زيد في بعض النسخ من زيد في زمانه انما السلب  
ليس نفس زيد بل شيء مما يتعلق به ومن ثم يقال ان في بدل الاستعمال

شاذ

الشيء انما يتم بتفصيله وكذا في بدل المصنف فيها في لا يمتنع ان يكون  
بدل الكا وان كانا اصعب منه في استعماله على ذكر الشيء صريحا  
وما قيل ان مسعود خبر لا زائد وكما هو حاله من الخبر المكن في لا زائد  
لان الحذف قد الحذف وهو اي عامل هذا اعتقلا لانه عدل الولد والشيء  
في كاي على ما كان له عاد المطلق فمع دأولي من المتعدي وما قيل ان  
مسعود خبر لا زائد وكما سمع متعلق به فمفعول على التعدي بين السبع ولم  
يغيره اليه المتعدي لان فيه تنبيه الدعاء وكلف الترفع والثناء وحيث  
وانما يقال هذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسماء كلاما تاما ان  
سكتا على مفعول كان لم يكن كلاما اذا انقضت بالمبتدأ ووجه دعوى ما في  
والشديد وقد يكتب بالفاء فربما بينه وبين ما هو بالضم والشديد والزيادة  
بالتحسين او في دلالة لا تتم باسمها كلاما تاما مع دلالة تنبيه مفعول  
هذه الافعال فاعلم لصحة عن رسم الفاعل اي ملامته وحاشته وهو اي  
رسم انهم الكلام به في هذه القوة في منصوبها حيث لم يستقم مقول لا يكون  
ليس على رسم بل هو انما انما الكلام به وهو اي مفعول المفعول كونه  
فصلت بين الكلام به ووجه تنبيه اخبار هذه الافعال الناقصة على  
استعمالها ان كان قائما زيدا لا بد ان يكون المنصوب على الناقص وهو جاز  
في هذه الافعال يجوز تدقيق انها هاهنا نفسها على انما اقام قسم يجوز

بالا تفاق وهو متعدي من كان منه الواو ايضا افعال مرفوعة على اي  
يلجوه في الواو الجواز وتا يعصب فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة  
جوز في كل واحد لا على معنى في غيرها حيث جازت لغز الخبر اليها  
على صفة موافقا لما قاله النطق في جاز في تقديم المنصوب عليها كما جاز في  
المفعول المنصوب على سائر الافعال جوز في ضربت وقسم لا يجوز رفعه  
اننا قال وهو ما في فعل جاز في اوله لانه من هذه الافعال وهو شدة  
افعال وكلاما ما نفع من التوق لانه انما ناقصة وهي في ما زائد وما انقضت  
وما فيه ما جاز وما دام قلها اي في الناقصة صفة الكلام كونه مفعولا  
الكلام من الشبوت اللطيف والمفرد قبل المفعول او لم يعلم ان الكلام على ان في  
اقل الامر ما صفة في وهي في ما دام فلا يقدم مفعولا عليها لان مفعول  
المفعول لا يقدم عليه وهم مختلف فيه وهو ليس في حيب الكواشف  
وكثير من النسخين كعبه الفاضل وابن الانباري وغيرهما من مشاهير النسخ  
التي لا عدم جواز تقديم عليه والصحيح الجواز وهو مذهب اكثر النسخ  
هو قائم ليس زيد لوقوعه في القرآن نحو يوم يا ايهم في قوله يا ايهم  
ليس مفعولا عليهم وانما تقدم مفعولا يوم يا ايهم لان مفعول معروف فاقوه  
خبر ليس بتقديم مفعول اوله وقد دأبوا على فعلية ليس بتقديم المفعول  
لان مفعولا جاز المشرق بالمقدم والشيخ قالوا ان اصل امرهم وما كان

في المصنف  
في المصنف  
في المصنف



منه ان فعل السبعة التي هي في الما في كان الكسر فتدبر فيكونها الحاد لا يكون  
لا فعل السبعة و هو ما كان العطف يكون على شرط في قوله فويلت وويلت  
تقلب الياء الساكنة في قوله وانشاع ما قبلها حتى هو ما في ث من قوله  
على تحديد مقدره و في ان الظروف الجارية الاشارة الى الجارية لوانتبه الى  
فعلية صورها ما في قوله بالانفاق ان عراب لعدم لزوم الاشارة الى  
المراد والبناء لما يضافه من الجارية المقاد اليها بالضمير الذي لا امر به  
لانفلا ولا يجر كما ان المقاد اليه ولو اضيفت اليه الاسمية هو جارية  
امر والاضمية منبها معا مع جرم يوم في قوله الصادقين بعد قسم  
فقد اكثر البصر في معرفة الامران اذ امرقت هذا فعلة لام ان يوم  
معقول ليعرف ان هو منبها على الفاعل مرفوع المحل بالابتداء واما في قوله  
لاشارة الى الجارية كعادته في هذا يوم في قوله الصادقين بعد قسم ولو سلم انه  
منسوب تتقدم انه منسوب بغير تقدير كالمعصية فالتقدير ان يوم  
يأتيهم العذاب فلهذا الجارية امرية لا زالا الى قوله استقرت جارية معترضة  
بين اسم ان و خبرها والجملة المنعقدة في الجارية التي هي في قوله في انشاء الكلام الوحي  
كل من مضيق معنى فكيف كما اورد في ما معناها لقاعدة الله عاد وليس المراد  
بالكلام المستند والمستند اليه فعل بل ومع ما يتفق بها من الفضائل و  
التدبير والمراد بالتفصيل الكلامين مضان يكونه الثاني بيان ان الاول هو

او لا منتهى او مطلقا عليه او في ذلك قوله ولا يحسن انما انما ما عطف  
على قوله جاز من مقدرته و منتهى لها على تقدير زيادة الداء لتأكيد العطف  
الصفة بالموصوف و انما كان الجارية للحد كعادته من الاعراب لان الجارية  
الاعراب ما في قوله لا سم المرفوعة كما في قوله في صدر الكتاب و هذه الجارية  
غير وانما هو في قوله لا يحسن انما انما من الاعراب و ما قيل ان الجارية المنعقدة  
لان ذلك في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن  
بحرارة و هو امر مت مع قوله و اما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن  
المنعقدة الى الما الى انما انما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن  
بالقوس من قوله و اما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن  
**قوله** و اما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن  
مع الجارية و هو في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن  
متصل بالي اهل على قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن  
و اما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن  
لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن  
و اما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن  
معناه بالنسبة الى قوله في النظم ايضا و اما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن  
على قوله واحد كقولهم في النظم و اما في قوله لا يحسن انما انما في قوله لا يحسن

ما قيل ان في الظروف التي هي في الما في كان الكسر فتدبر فيكونها الحاد لا يكون  
لا فعل السبعة و هو ما كان العطف يكون على شرط في قوله فويلت وويلت  
تقلب الياء الساكنة في قوله وانشاع ما قبلها حتى هو ما في ث من قوله  
على تحديد مقدره و في ان الظروف الجارية الاشارة الى الجارية لوانتبه الى  
فعلية صورها ما في قوله بالانفاق ان عراب لعدم لزوم الاشارة الى  
المراد والبناء لما يضافه من الجارية المقاد اليها بالضمير الذي لا امر به  
لانفلا ولا يجر كما ان المقاد اليه ولو اضيفت اليه الاسمية هو جارية  
امر والاضمية منبها معا مع جرم يوم في قوله الصادقين بعد قسم  
فقد اكثر البصر في معرفة الامران اذ امرقت هذا فعلة لام ان يوم  
معقول ليعرف ان هو منبها على الفاعل مرفوع المحل بالابتداء واما في قوله  
لاشارة الى الجارية كعادته في هذا يوم في قوله الصادقين بعد قسم ولو سلم انه  
منسوب تتقدم انه منسوب بغير تقدير كالمعصية فالتقدير ان يوم  
يأتيهم العذاب فلهذا الجارية امرية لا زالا الى قوله استقرت جارية معترضة  
بين اسم ان و خبرها والجملة المنعقدة في الجارية التي هي في قوله في انشاء الكلام الوحي  
كل من مضيق معنى فكيف كما اورد في ما معناها لقاعدة الله عاد وليس المراد  
بالكلام المستند والمستند اليه فعل بل ومع ما يتفق بها من الفضائل و  
التدبير والمراد بالتفصيل الكلامين مضان يكونه الثاني بيان ان الاول هو

لها انما في قوله في الظروف التي هي في الما في كان الكسر فتدبر فيكونها الحاد لا يكون  
لا فعل السبعة و هو ما كان العطف يكون على شرط في قوله فويلت وويلت  
تقلب الياء الساكنة في قوله وانشاع ما قبلها حتى هو ما في ث من قوله  
على تحديد مقدره و في ان الظروف الجارية الاشارة الى الجارية لوانتبه الى  
فعلية صورها ما في قوله بالانفاق ان عراب لعدم لزوم الاشارة الى  
المراد والبناء لما يضافه من الجارية المقاد اليها بالضمير الذي لا امر به  
لانفلا ولا يجر كما ان المقاد اليه ولو اضيفت اليه الاسمية هو جارية  
امر والاضمية منبها معا مع جرم يوم في قوله الصادقين بعد قسم  
فقد اكثر البصر في معرفة الامران اذ امرقت هذا فعلة لام ان يوم  
معقول ليعرف ان هو منبها على الفاعل مرفوع المحل بالابتداء واما في قوله  
لاشارة الى الجارية كعادته في هذا يوم في قوله الصادقين بعد قسم ولو سلم انه  
منسوب تتقدم انه منسوب بغير تقدير كالمعصية فالتقدير ان يوم  
يأتيهم العذاب فلهذا الجارية امرية لا زالا الى قوله استقرت جارية معترضة  
بين اسم ان و خبرها والجملة المنعقدة في الجارية التي هي في قوله في انشاء الكلام الوحي  
كل من مضيق معنى فكيف كما اورد في ما معناها لقاعدة الله عاد وليس المراد  
بالكلام المستند والمستند اليه فعل بل ومع ما يتفق بها من الفضائل و  
التدبير والمراد بالتفصيل الكلامين مضان يكونه الثاني بيان ان الاول هو



1. ကိစ္စအားလုံးကို စိတ်ချရအောင်

حقيقة مستحق في المعنى الموضوع لله وليس في الكلام مجاز ترويقاً  
 المجاز هو أشد من غيره التشبيه من مجازاته وهذا الموضع هو مقتضى ما  
 بالكتابة ولا تتساقط التورية الجارية من متوننا وهذا أفلاطون  
 وحاشا التشبيه والتأنيث المذكوران في قرينة الملكية إنما هي الاستعارة  
 والكيفية والتجريد متوافران وجوداً إلا أنه لم يوجد في التورية  
 وجود للملكية في الكلام ولا في حقيقة التورية أيضاً فلو كانت  
 هي المشبهة الأعلى سبيل الاستعارة الملكية أو أي أبعاد التورية في التورية  
 وفي كشف استعارة تسمية التورية فليكن ذلك قدّم هذا على بيان الملكية  
 والتورية كما أن نسب الاستعارة إلى صاحبها ليس هو الصادق مع صاحب  
 وهو خلاف القول الأول ولا يجوز جعله بمراد وطرحه للمجاز من غير  
 متعصب فشيء من الاستعارة لا يمكن التمسك به فاستعارة التورية لها  
 أصلي يمكن ثم نشأت منه استعارة بمعنى زائل فلا استعارة للتورية بين الألفاظ  
 إنما هي تسمية بمصادرها لا لأن الاستعارة للتورية فيها ثابتة  
 من التعقيب والتشبيه يعترف بكون التشبيه موجوداً فالأصح موجوداً  
 فلا عدهما استعارة وتسمية بالأفعال والتعاقبات والحوادث لا يتفق شيئاً  
 به فلا يجوز رجوعها للاستعارة فيها التسمية حقيقة أيهم قالوا  
 باعتبار اللفظ المستعار أو لفظ المشبهة به فلهذا لأنه إذا كان ذلك

Handwritten notes at the bottom of the page:

Handwritten notes at the bottom of the page:











فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته موقفاً ولا يكون كذلك والصلته  
التي لا تكون لا بعد التعريف فليكن ان يحصل من اجتماع والاصطلاح  
هذه الصلة للتعريف وان كان لا منها كلمة كقولهم جمع المتعدي ان  
انضمام الكلمة الى المعنى قد يفيد في انية اي الجزئية الاضافية على ان  
المنطق وقيل ولم يلق هذا السؤال مع جواب ملاحظ من كلام الشيخ رحمه  
فانه اعترض بان الجملة تارة تكون تعريف للموصولات وتخصيصاً ثم انما  
بانها لا تكون توكيداً للجملة فانه التعريف في الحقيقة هو اجتماع الموصولة  
مع الصلة كما ان مذهب وطوبى كان في كلامها انما قلنا في كل طريق  
تخصيص الزمان بالاجتماع مع طريق وقوله او لعله ان الصلة والاصطلاح  
تجب ان يكون معلوماً عند الخطيب كما عرفت في وجوب كونها الصلة  
جملة خبرية في خبر انما يعرج ويخصص المبرم الذي هو الموصولة اشارة  
الى جواب انما عرفت في حقيقته انهم قالوا ان التعريف هو اشارة الى العلم  
الخطيب بحدوده المنطق كما كانت تلك الاشارة تخرج عن المنطق في العلم او يكون  
مثلاً لاشارة في اسماء الاشارة لا النسبة الموصولة في الموصولات فاذ  
قلت لبيت من مرتبة وجعلت من موصولة قد اشترت الى العلم الخطيب عرفت  
انما يجرى لفظه بل يفيد وهو مضمون صلت وهو النسبة الموصولة عند  
الخطيب واذ جعلتها موصولة لم تشر ان العلم الخطيب عرفت الى

متكلم في انية في ملاحظة تعينه في العرف بين محاسبة المتكلمين واولئك  
جاءوا اذا عرفت معنى التعريف في الموصولات فملاحظ انما صلت من التعريف  
لا يتوقف اصله على ما يتوقف اليها ما يتوقف في جوابه وانما قلنا ان اشارة  
الجواب بتعريفه اعلم ان هذه النكات ان الصلة في المثال هي الصلة  
في ذلك المثال انما هو على وجه محاسبة كقولهم والاصطلاح بقوله في هذه  
انتم انتم واحدة فانه حاد والمصادف فيها اسم شاذ يعني هذه بقاؤه  
انها او الغرض انما هي في المثال والمصادف فيها ان يكون خبراً له وهو  
في خبره على الذهب المصنوع كما عرفت فاذ في شرح التسهيل يرد عليه  
ان الشرح جده في الكرية باق على الشرح باق على الشرح باق على الشرح  
في وجماعاً سواء كان قائلاً لهم او كقولهم فلا وفي ان هذا ان هذه النكات  
هذا بناء على انما في الغيب والاصطلاح بقوله في المثال **اللفظ ومقتضى**  
وهي انصوبان على ما عرفت في التبيين مضمون من الاستدلال بمعنى المتكلمين  
البناء على معنى ان هذا الاسم يتقرر في التكميل عن غير ملاحظ من قوله انما في  
هو عينه في ذات متحدة في النسبة الكافية في جملة اتفاق لانه اتفاق قد يكون  
من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهة المعنى والمقتضى معا فانه  
ومعنى لفظه انما في اللفظ اياه اي المختص من جهة اللفظ والمعنى معا  
فيعرف عن الجملة لانه في اللفظ فاذ القوم وهو ما يرفع الارباب المستتر عن ذات

اي ما يفيد معنى المحللات التي نشأت وحصلت باعتبار اصل الوضع لا  
باعتبار المصادف عن ذات لا من جهة الذات على قسمين فحينئذ للفرق وتبين  
عن الجملة لانه ان وقع الارباب من ذاتها كقولهم فخرت من المدة اذا لا يتبين  
ان لا من جهة تكميل واحد الاشياء لا حقيقة وان دفع عن ذات متحدة  
فحينئذ من الجملة ان لا يكون ذلك الا على نسبة في جملة او في شبرها  
او في اضافة الخطيب زيد فكذا زيد طيب اياه وان زيد فارسانا  
طيب زيد يا فخره المعنى لفظاً ومعنى من جهة القسم الثاني لا في دفع  
الارباب الا ان في مضمون الجملة اعني وقوع الامانة على مضمونه وهو  
المضمون لانه معناه اتفق لفظاً ومعناه اي اتفق معناه في اللفظ واللفظ  
اي حكمه هذا المصداق مع عامله وخطب قواعد مع جرحاً في اي عرفت  
بانتماء المشتك عن اوجه فلهذا من فاعل وهو غير المتكلم على المثال  
المضمون ان مضمونه **اللفظ** فلهذا مضارع متعصب بان فاعله مستقر  
وهو انما في الخبر البار والمضارع متعصب للمحل لا في مضمونه المبر وهو  
اي الخبر البار زيد في العاد وعلى الجملة الجملة الفعلية اعني لفظ مع ما  
عنه في مضمونه على انها مضمونه اريدت لفظاً مع ما عرفت اي مع ذلك  
عملاً وادته في قوله مع ما عرفت من الخبر المتكلم في قوله مرفوع  
المحل على ان خبراً في اي فاذ المدة لا عن مراد من ملاحظ او من ملاحظ في

اعني استظهاره وانما في هذا البناء ان اصله في اللفظ واللفظ هذا في  
حق المصداق مع ما عرفت ان اياه من حيث لفظه لا يكون مفسراً لفظاً واد  
ان المصداق لعدم التوافق بينهما حيث اذ ردت يد بصراحة الى المصداق  
المراد فاعني فاذ لغير ان تفسير الشيء بل هو معنى لفظه اي اذ  
والفرد في التام لا تفصيل من لفظه بل بالضم لفظاً لا يتبع بلسانه  
بقية الطعام في الفم واجمع لسان السجده شفيقة وقد يكون من ملاحظ  
الكل والذوق فكذا السليط اطلق هو هذا واديد لانه اعني الطعام فلا فاذ  
فمن في الكفاية لفظاً بالصفت وهو كذا كفاية يكون استعاره تخيلية قوية  
فكفاية ولا تضاف في بيدها لانه الكفاية لفظه مستعمل في معناه لفظي فلا  
التخيلية اذ هي في الحقيقة اتيات ما يلزم المصداق الذي هو امر الاعضاء  
بقوله فاذ فاعني من ملاحظ لفظه بضمه فاذ فاعني استعاره باللفظ لانه  
المضمون في لفظ الكلام بالامام بالمعطيات التي في المصداق في اتيات  
يلزم المصداق استعاره في اللفظ واللفظ هو الطعام في ذاتها استعاره  
تخيلية لا من مضمونه لفظي اي المصداق لا من مضمونه لفظي لفظي  
الاداة والاداة المصداق المصداق في المصداق المصداق فاذ في قوله  
اوردت ان المصداق هو اتي اوردت ان العلم **اللفظ** في قوله متعلق بالمصداق  
واعلم ان ان في قوله من كلامه للتبيين فاذ اشارة الى ان المصداق لانه

استدلال























تجدو ذلك بعد ان المصيبة سقطت بعد ما وافق مصعبها  
 القاصدة ان المصيبة لا تقع على كل واحد على كل واحد الا بعد  
 ان ما بعد ما هو دخله لكافة الفعل معها في تقدير المصيبة  
 في حين ان يكون ما جازة بمعنى محذرة بعد هذا المصيبة ان  
 يكون ما بعد ما مستقبلا بالنسبة اليها قبلها وذلك اما متصفا  
 بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه متصفا بوجوده بالنظر في  
 الاخبار والحواشي حتى اذا دخلت فان لا سلام قدم والوجه  
 في الحقيقة متروك وجوده واما قد يترجمه من ادخل اليه  
 اذا كان في الماضي والسر قد انقضا وكذلك في وقت السابقة  
 متروكا وانما يجب ان يكون مستقبلا لا في متروك وانما في الماضي  
 التي هي في الاستقبال اعلم ان هذا ان يكون ما بعد ما مستقبلا  
 بالنسبة اليها قبلها شرط الاخبار ان بعد من الصلاة سواء كانت  
 حالسبة نحو اسلمت حذرا دخل الجنة والحج القابض في سرته  
 تعني السخنة ولما كان في حوزتها السببية في السخنة في تسمية النار  
 الى الله وهذا ان لا يما بعد ما مستقبلا بالنسبة اليها  
 قبلها بحيث لا يقع القلق عليها بعد ما مستقبلا متروك وجوده  
 عند اعتبار المعنى بالنسبة اليها قبلها هو مراد المصير والحق

الشيئية اعني يخلو مع ما على فيه حروءة الحركات وهو عينها متعلق  
بقوة الخط والحركة وهذا هو بطريق شيئي بطريق الماكود ما حرك  
ارادة الشيطان الخط ان يثقل وهو الشيطان عندنا اي شيئي عن عقلايم  
والاصل ان الشيطان ما كان يثقله ما حركه الا ان لا يثقله لا بد ان لا يثقل  
ووهذا قد عرفت فثبت وتحقق شرط كونه شيئا في حق نفسه وان يكون  
جدة بمعنى وهو الخط وهو ان يكون حركته ما طرأ ايضا  
يعني معطوفا على الماكود كونه الجدة منصوب على الجدة حركته  
الخط والمعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا انه منصوب على الجدة  
منصوب اذ وانه انما يعلق بقوة المنصوب بان الماكود انما تنصبة  
الخط بالاشهاد بخلافه اذا كانت حركته جارة فانه اي يعلق يعلق  
منصوب بان الماكود حركته ما كان حركته وشرطا لثبوتها على الخط وهو  
شيء ما يبعد ما جازنا ما قبلها ما يوجد وهذا انما اعني حركته  
لذلك انما اعني احد طرفي في الشيء وهو ان ذلك الشيء اذ اعقل  
العلم للعقل وعقله ان طرفا ذلك الشيء ويجوز ان يصعد التصور الي  
الارادة باعتبار انهما متحدة بان مع الشيء ارادة شيطان والعقل  
باعتبار الظاهر فيكون قوله ارادة ليعلم قوله كونه بعد الشيئية والعقل  
باعتبار بان يكون العقل حركته من الشيطان ما هو انما العقل بسبب

سألتكم على الجليل التي لكم في سنة الحادي عشر







































ولم يحيا

عاشق شورده

100

سید کاظم علی خان صاحب

اگر وہ حکم سے قیام

شها الطائر خيال اسم  
قنار و خيال اسم

عزیز و ارجمند استاد و مولای

قدسية الانواع المحررة

جامع في علم الادب و الفقه و التاريخ و الجغرافيا

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

و شبنم

[illegible]



الشيء بجميع الصفات فيضيق المحامد مثلاً فيكون الصفة المتخيلة لا في عينها بل في عين  
من الناس كما لا يلائم الصفة المتطابقة وان كان هذا غير الظاهر ليدان ان الله لم يمتد  
تقديره الى جرد جلاله وادراكه من عالمه خلقه واصطفاؤه من الالهة الى جسد عبادته  
والعلم بالاسماء والجناس كما لم يزل والرسائل كما يقع على كل مبدء وخلقها في كل مبدء  
عقلها كما ان الله سبحانه لم يكن كوكباً ثم خلق على الأرض ما واداه في كل طرف من طرفها باطلها بطلها  
على غير وجهه ورحمة الله العلي العظيم هو لما لم يكن في ان يكون في النفس وبهي الاصطلاح  
فيكون من غير ان يصف الشيء بالمصدر بل بالمتناول جل على الطرفين في وجهها في الالهة  
والعالم لم يكن له وجود رسولي الله في اصله عبق العلم كما لا يلائم على كل وجه ووجه  
الحديث في الحديث شاع في فحة فضاها كما هو مع الله سبحانه لانه اريد به الاول  
والاخر في جلاله والوحدان والبالا هو الوحدان وان كان من الله والخلق وغيره  
للعلي والتبعية اذا كان الاله سبحانه كما لم يكن له الصلوة والواحدة  
والصلوة من شدة بائها عطف على الحديث وبهي الالهة ومن الله سبحانه والصلوة  
من الله سبحانه والصلوة من الله سبحانه والصلوة من الله سبحانه والصلوة من الله سبحانه  
الاركان والمعلوم والافعال الخاصة فمن اين جاز ان يكون الصلوة من الله سبحانه  
بجميع الالهة كانت كمالها للصلوة حقيقة وهو الالهة والاركان والمعلوم والافعال  
الخاصة وغيره هي الالهة وكان الالهة في نفسه من الله سبحانه والصلوة من الله سبحانه  
والصلوة من الله سبحانه والصلوة من الله سبحانه والصلوة من الله سبحانه والصلوة من الله سبحانه  
والصلوة من الله سبحانه والصلوة من الله سبحانه والصلوة من الله سبحانه والصلوة من الله سبحانه  
والصلوة من الله سبحانه والصلوة من الله سبحانه والصلوة من الله سبحانه والصلوة من الله سبحانه

[illegible][illegible][illegible]



[illegible]

مختار

[illegible][illegible][illegible][illegible]



شعبہ عربی

الحمد لله الذي جعلنا من  
الانبياء اوصياءنا  
والانبياء اوصياءنا  
والانبياء اوصياءنا

ضمیمہ

[illegible]



















فربما عرفنا ان الضرب بعد ان تقطعوا بعد ان نصب قد عرفوا بها حاشا في المذهب  
 يعني حرف جزم عند سبويه ويدر على قوله ان شرقات التي توبان ان في  
 ضنائن الحيات والشم ومزيب البر انما فعل ماضى مع جانب جازي  
 القوم فاني تيداي جانب بعضهم تيدو وعدان بر هو ينفذ جازي وخطا  
 وهو نظير عربي ونقص صاحب فيها للاستناد ويكون ان طرف من نارت  
 وضمين اخرى في جازي القوم فلا تيداي قد بعضهم تيدو وعدان بر اي جازي  
 بعضهم تيدو النوع الثاني من ثلثة فتوقا الجازي هو وير يخلق بجائنا منصوب  
 الجازي جازي من التذوق ووق نصب الاسم وترقو في سنة اذن ان درقو  
 الجازي على البدل من سنة بدل البعض من الكلام وان مرفوع الجازي على ان عطف  
 على ان التحقيق فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 فذوق اي جازي التحقيق فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 ويعني ان تيدو الجازي مرفوع الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 اسم منصوب ووق مرفوع تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 وان مع فقه في تيدو الجازي مرفوع الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 عطف على الجازي وان ووقا للتبني جازي تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 اذا صرف في قوله كان تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 ان يكون داخل على المرفوع فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 وانما عدل الجازي من سنة الاسم لان يكون الكلام متباين الاول الامر  
 على التبيين الايدي انك اذا قلت كان عمو الاسد فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي

خلاص

فربما عرفنا ان الضرب بعد ان تقطعوا بعد ان نصب قد عرفوا بها حاشا في المذهب  
 يعني حرف جزم عند سبويه ويدر على قوله ان شرقات التي توبان ان في  
 ضنائن الحيات والشم ومزيب البر انما فعل ماضى مع جانب جازي  
 القوم فاني تيداي جانب بعضهم تيدو وعدان بر هو ينفذ جازي وخطا  
 وهو نظير عربي ونقص صاحب فيها للاستناد ويكون ان طرف من نارت  
 وضمين اخرى في جازي القوم فلا تيداي قد بعضهم تيدو وعدان بر اي جازي  
 بعضهم تيدو النوع الثاني من ثلثة فتوقا الجازي هو وير يخلق بجائنا منصوب  
 الجازي جازي من التذوق ووق نصب الاسم وترقو في سنة اذن ان درقو  
 الجازي على البدل من سنة بدل البعض من الكلام وان مرفوع الجازي على ان عطف  
 على ان التحقيق فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 فذوق اي جازي التحقيق فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 ويعني ان تيدو الجازي مرفوع الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 اسم منصوب ووق مرفوع تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 وان مع فقه في تيدو الجازي مرفوع الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 عطف على الجازي وان ووقا للتبني جازي تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 اذا صرف في قوله كان تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 ان يكون داخل على المرفوع فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 وانما عدل الجازي من سنة الاسم لان يكون الكلام متباين الاول الامر  
 على التبيين الايدي انك اذا قلت كان عمو الاسد فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي

لا يخرج

وان قد فرغ واما اني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 وهو ان يتوسط بين كلامين متباينين وان في الاضاف مرفوع جازي تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 مرفوع الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 والمذاق الثاني مرفوع الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 بدلو لكن وهو يتوسط بين كلامين متباينين وان في الاضاف مرفوع جازي تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 الكلامين بالحق جازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 مرفوع الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 كان فعل من افعال التامية اسم مرفوع جازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 بانه جازي او متعلق على مكان او على ما يقع الواو في الجازي المطل لا التلكيك والظن  
 وجها وكان مع اسم مرفوع منصوب الجازي بانه جازي التذوق باضار فاني جازي  
 سواد في طلب حركه ممكن او متعلقا فاني جازي جازي باني عانت استعمال  
 في الممكن والممتنع فاني جازي جازي بانه جازي التذوق في الحقيقة  
 المضاف تقديره فاني جازي جازي بانه جازي التذوق في الحقيقة  
 على ان جازي جازي جازي بانه جازي التذوق في الحقيقة  
 بالفعل لا بدل من اسم منصوب ووق مرفوع تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 وقاي مرفوع جازي جازي بانه جازي التذوق في الحقيقة

فربما عرفنا ان الضرب بعد ان تقطعوا بعد ان نصب قد عرفوا بها حاشا في المذهب  
 يعني حرف جزم عند سبويه ويدر على قوله ان شرقات التي توبان ان في  
 ضنائن الحيات والشم ومزيب البر انما فعل ماضى مع جانب جازي  
 القوم فاني تيداي جانب بعضهم تيدو وعدان بر هو ينفذ جازي وخطا  
 وهو نظير عربي ونقص صاحب فيها للاستناد ويكون ان طرف من نارت  
 وضمين اخرى في جازي القوم فلا تيداي قد بعضهم تيدو وعدان بر اي جازي  
 بعضهم تيدو النوع الثاني من ثلثة فتوقا الجازي هو وير يخلق بجائنا منصوب  
 الجازي جازي من التذوق ووق نصب الاسم وترقو في سنة اذن ان درقو  
 الجازي على البدل من سنة بدل البعض من الكلام وان مرفوع الجازي على ان عطف  
 على ان التحقيق فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 فذوق اي جازي التحقيق فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 ويعني ان تيدو الجازي مرفوع الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 اسم منصوب ووق مرفوع تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 وان مع فقه في تيدو الجازي مرفوع الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 عطف على الجازي وان ووقا للتبني جازي تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 اذا صرف في قوله كان تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 ان يكون داخل على المرفوع فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي  
 وانما عدل الجازي من سنة الاسم لان يكون الكلام متباين الاول الامر  
 على التبيين الايدي انك اذا قلت كان عمو الاسد فاني تيدو الجازي وير يخلق بجائنا مرفوع الجازي جازي



















ان

۴۴ و عظیم

قالوا وفيه نظر لان الفعل لابد عدد الاول عندى طرفه فالحاصل ان  
سكر الفعل الاول هو بدل وعطف بيان وله متعلق بثلث من مفعول الى جانب  
جزء الخبر او غزى بها اسم مفعول الخبر فانه خبر بعد خبر النوع الثامن من ثلث  
عشر فاعلم ان كل ما تسمى اسما لا فعل بعضها رفع وبعضها نصب اي سمي  
كلمات ان صبه منها تسمى كلمات روبرا عابه من قبل فغيره لئلا يخلو  
الكتاب وهو مصدر اراد في الاصل الالة صغر فغيره الزجر فانه حذف منه  
الذليل وسمي الفعل وهو هذا الطرز والقول لئلا يخلو ان كل ما سمي  
ميج كان في الامر لا يوجب هذا الاسم الفاعل من الاخر لانه مستوي فيه  
الواحد والاثنان والجمع المذكر والمؤنث فحاجتهما وبين الفعل اولانا  
في الاصل مصدر لا يثنى ولا يجمع والنوع من المبالغة والى التأكيد لا يكون  
في لفظ الفعل على ما تسمى في قوله مثلا الاول نحو رويد رويدا اي اسهل رويد  
السم من السهل الا فاعل هذه الامور ريد منصوب به مفعول له رويد وهو مع  
ما في خبره حكمة غلبة وجودة الخ لانه متعلق بالبلوغ لا يخلو ان توفى بحكمة  
الفعلية هو ان يكون اجزاء الاول فعلا وبنا ليس بفعل باسم لاننا نقول  
لأنك ان توفى بحكمة الفعلية هكذا يل تعريف الجملة الفعلية هو ان لا يكون  
الاسم وزاد ولم يستند طرف او ما جري جريته ولكن سمي  
ان تعريف الجملة الفعلية هو ان يكون اجزاء الاول فعلا لان لأنك ان لم  
يفعل لان رويد رويدا اي على تقدير اسهل بقل وهو ما تزيل اعلية تقدير بعد  
زيد فصدق التوفى عليها لان التقدير كما لم يوفقهم من هذا التقدير







519

والله

والله

[illegible]







والثالث وفي كرم في الثاني وميرتها بعد ريت اسم الفاعل هي مشبه  
من حيث انها مشي وتجمع وتذكر وتؤنث فاجبت جارة في العمل اي ان  
صفة المشبه لما لم يكن جارة على الفعل فبقي ان لا يعمل لكنها كانت  
بالحكم الفاعل جارة في العمل فمررت برجل حسن وجهه كما قبل مرة  
برجل مطلق ابوه والذليل على ان الصفة المشبهة بعمل مشبهت اسم الفاعل  
انهم لا يعلمون افعال التفضيل نحو كونه صفة فلا يقولون مررت برجل  
افضل منه ابوه على ان يكون ابوه مرفوعا صفة مصدر مرفوع اي هذا كذا  
انضاله اي مكان في الفضالة لكونه مضافا للمعول وهو يعنى اسم الفاعل جارة  
ومرفوعة للثمة وان كان مضافا اليه مرفوعة وهو افضل كذا في شرح الجمل  
ولما قيل ان يقول ان اضافة المصدر الى معوله سواء كان يعنى اسم الفاعل  
او المعقول يكون لفظية واعلم ان المصدر يقوم مقام الفاعل والمفعول  
والماضي والمستقبل والاسم يقوم مقام الفاعل على نحو قوله تعالى ان ارجع اليكم  
غوايى غابوا او اذ ما يقوم مقام المفعول كقوله هذا خلق الله اي خلق  
الله وما يقوم مقام المفعول كقوله تأسف الله اي تأسف الله وما يقوم مقام  
المستقبل كقوله تعالى هذا الله اي يعود باله وما يقوم مقام الاسم  
كقوله تعالى هذا القيم الذي كفوا فغضب الرب اي غضب الرب  
في السارد من العوازل اللفظية القياسية على اسم اضيف اليه اسم آخر لان  
اذا رايت الفاعل زيدا فاعلم ان لفظه مرفوعا في الثاني في خبر وعرف ان على  
هذا ان يشر من الاضافة انك تترك هذا الحكم وحده في تلك اللفظة واعلم ان

الاضافة

الاضافة على ضربين معنوية ولفظية والمعنوية فيكون ان كان المضاف  
اليه مرفوعا فاعلم ان المضاف اذا كانت غلاما في الثاني انما هي تخصر واحد  
نارا اضيف مرفوعا الى واحد معنوية وليست معنوية اما اذا كان مرفوعا  
فلا يغير الاضافة الا تخصيصه في المركب فربما لان ازلت مركب  
كان شائعا في جناس ما ذكر في ازلت مركب في ازلت مركب بالاضافة  
عنه بعض ايشان وان لم يبق لان المضاف اليه اذا لم يكن مرفوعا فكيف  
يكسب المضاف منه التعريف وبقي في الغيب بغير اللام او يعنى من وقد يكون  
بمعنى في ثبت العذر فمقتضى لفظي والوقت بين الاضافة وبينه اللام والاضافة  
بمعنى من ان التي بغير اللام لا يجر فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف اليه  
وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ عبد القادر انما يقول النحويون في غلام زيدا  
يضاق بغير لفظ لان اللام مقدرة كيزيد والمضاف اليه يستل من المضاف  
عشرة التسويين وبما قد قلنا لا يجران فصل بين التسويين والمنون شيئا  
كذلك لا يجران لان يكون اللام خلافا بين المضاف والمضاف اليه وايضا فان  
اللام قد حذرت بما هي تكون الجارية بوجوب لا يجر التسويين كما جاز ان ازا  
اللام واعلم ان النحويون اوررواها سؤالا ويجوز ان يضاق فايهم في معنى  
اخر ولفظها في وفي قد جازها عن ان يكون في حكم المذكور اذ في عدد الضم  
واذا كان كذلك فلا يجران بضم مع اخر اذ لفظ اسم بضم مع اخر  
وهو مرفوع ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم تضمن مع اخر ومن اجابوا عن  
الواجب ان يري انهم اعادوا اليه بضم مع اخر في التحقيق في جوابه ان

ظهر

الاضافة

تبع اليه بما هو بمراتب اخرى والاضافة في بعض تلك المراتب لانها  
من خصائص الاسم لا يكون في احوال الفعل لا يري انهم لم يبق المضاف من  
والتعريف بالان في بعض احوال ان العلة التي وجوبها البناء في الفرض ما كانت  
لا يقال ان جرت وان لازم الاضافة وهي لا يمنع بناء وان يقول ان اضا  
لا يمنع على البناء العارض وبما هو اصله ولم يعلم ان الاضافة ترفع اليه ما  
يورد الرسول لفظية هي التي لا تقبل في احوال التخصيص وانما يغير تخصيصا في اللفظ  
والفعل كما هو قول الاضافة وهي الاضافة اسم الفاعل الى المفعول او الصفة اليه  
انما عليها الاضافة في خبر مررت برجل ضارب الان او عدا ويدل على ان هذه الضافة  
غير صفة وانما هي تذكير الاتصال اذ في بعض الكثرة بالمضاف وتوقف جازا نحو  
مررت برجل ضارب وهو حال الا يكون الكثرة واما الثاني فممررت برجل حسن  
الوجه لان التعريف به الاتصال بخوص وجهه لا بد في المعنوية من خبر التعريف  
من وفي التوقيف انما الشرط لذلك لانه لو لم يجر وجهه كان مرفوعا وان كان مرفوعا  
الشرط عن الاضافة المعنوية اليه وضعها للتعريف او التخصيص لان التعريف في الوقيف  
على ان قبل هذا اسم في الاضافة ان الوقيف لانه الكثرة فان الاضافة الى الكثرة  
تفيد التخصيص وهو بمنزلة التعريف لا يري جواز وقوع الكثرة المخصصة بتدوير  
كقولنا لا يجر من خبر من مشي مع ان اطلق المبدأ وان يكون معرفة  
ويقول في اللفظية يجر خبر المفعول في خبره ولا يجر في خبره اليه في خبره  
لا يقال ان النحوي المطلب من الاضافة اللفظية معدومة هنا لان التحقيق  
في الواو انما هو بسط التسويين والتسويين لا يتصور انما لفظه مع اللام

تقدير

فقد سقوا بالاضافة لان نقل ان التحقيق المفضل مستوطا تسويين  
وان كان مقتضى الاضافة حصل في من وجهه الاخرى لا يري ازلت  
مررت برجل ضارب الجواز كان التعريف بوجهه فلما اضيفت اذ رت  
التعريف من وجهين هما سقوا لك بضم المضاف اليه وانما لفظ الضمة اليه  
الكثرة التي يري اني منها لا يقال ان الكثرة وان سقطت قد عوض عنها اللام  
لان اللام لا يجر اذ في الكثرة بضمها ما مضى مرادف بالواو التي هي مرفوعة  
ولا تضاعف انما نقل من اللام التي هي سقوا كذا لعدولا اعتبار بمررت المفضل  
لانها سقوا والسقوا الاسم التام وهو ان يتم بالتسويين في راقه وقلنا  
فانه قد تم بالتسويين وهو بهم جمل الجاناس اللفظية بضم جمل  
لاقتضائه اياه واثبتته مضارب بالتسويين في انه ايضا يتوقف منعولا  
وهو قد استغنى عن الاضافة بالتسويين وانما ان يتم بسكون التثنية في  
منوان سقوا فبما ان براها صحتان من جناس الموزونات  
والكلمات فحاشية ضارب ان اضاها بعد كما نصب ضارب وانما ان يتم  
بسكون اليه في عشرة من رهاض وهو محتمل من اجناس المعدودات  
فانهم ضاربون وهذا معنوه عدا ومثله جازا لان ذلك من معنوه  
ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انما عطية رها لان الاضافة المعطية  
اليه انضم من جرد رها ما معنوه معنوه عدا فدم في ان ضرب العوازل  
اللفظية التي هي معنوية ومعنوية معنوه ضرب المعنوي وهو الذي لا يكون للغة  
فيه خط وهو شئان عند بسكونه وثمة عدا في اضا اظف المفعول الاول



امام احمد بن حنبل

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين